

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 387 / 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

MEAK Weekly Economic Report No. 387

Sunday 05 June 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 385

الأحد 05 حزيران، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 387 / 2022

الأحد 05 حزيران، 05 June 2022

Contents

أولاً - الاقتصاد العالمي:	4
1 - أوروبا العجز بين أزمة الطاقة وحرب الوكالة	4
2 - الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات	7
3 - كورونا يغرق واشنطن بالديون.. و 3 تريليونات دولار الدفعة القادمة	14
4 - عن روسيا والثالوث الإمبريالي	16
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:	25
5 - Eksperci oczekują ogromnego spadku PKB w strefie euro	25
6 - Strefa euro: Produkcja spadła o 11 proc.	26
7 - Załamanie produkcji przemysłowej we Włoszech	27
8 - Wielka Brytania: To początek recesji	28
9 - Wielka Brytania: Duży skok liczby bezrobotnych	29
10 - Niemcy w głębokiej recesji ale jest nadzieja	30
ثالثاً - الاقتصادات العربية:	33
11 - ما أبرز محطات "إكسبو دبي" خلال شهور تنظيمه؟	33
12 - ترتيب الدول العربية العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان عام 2021	38
13 - الأرض الخراب.. "العرب يتقدمون إلى الخلف"!	39
رابعاً - الاقتصاد السوري:	43

- 14 - واشنطن منعت شتاءً أوروبياً دافئاً: تفاصيل المشروع السوري
لتصدير النفط الإيراني! 43
- 15 - التحولات المنتظرة على الميزان التجاري روسيا بعد إعلان تصدير
منتجاتها الغذائية للدول الصديقة بالروبل أو بالعملة الوطنية؟ 48
- 16 - لا تقتصر الاتصالات السوريّة في جانبها الاقتصادي اليوم على
دولة الإمارات العربية المتحدة، 51
- 17 - بنك سورية الدولي الإسلامي يقيم مأدبة إفطار "لأطفال SOS
وجمعية" التميز في كفالة اليتيم" 57
- 18 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (160) (العربة والحصان) .. 59
- 19 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (159) (طاقات مثلى) 60

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 387 / 2022

الأحد 05 حزيران، 05 June 2022



أولاً - الاقتصاد العالمي:

1 - أوروبا العجوز بين أزمة الطاقة وحرب الوكالة

الدكتور قحطان السيوفي

الإثنين، 2022-05-16

كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تعتمد سياسة تهميش وتقزيم الحلفاء وفي مقدمهم الاتحاد الأوروبي، وجاءت إدارة الرئيس الحالي جو بايدن لتدفع دول أوروبا العجوز نحو التضامن ولتورطها في الحرب الأوكرانية بحجة دعم ومساندة حكومة أوكرانيا في حرب بالوكالة ضد روسيا، حيث أصبحت دول أوروبا، التي لديها أصلاً متاعبها الاقتصادية، تعاني من تداعيات الحرب المؤلمة كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتستنزف مواردها المالية في تمويل ثمن السلاح المقدم لأوكرانيا، واحتلت إمدادات الطاقة الروسية الصدارة بمواجهة أوروبا العجوز.

تعتبر روسيا مصدراً رئيساً من مصادر الطاقة العالمية، كثاني منتج للنفط الخام في العالم، وأكبر مصدري الغاز في العالم بما يقارب 238,1 مليار متر مكعب بفارق كبير عن الولايات المتحدة التي تحل في المرتبة الثانية، ومع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، اتضح الموقف الأوروبي وعدم قدرته على الانخراط الكامل في تطبيق العقوبات الأميركية، وخاصة في مجال الطاقة لكونه يعتمد في أكثر من ثلث استهلاكه على روسيا. طبق الاتحاد الأوروبي حظراً على واردات الفحم الروسية، لكنه يواجه صعوبات كبيرة جداً في استبدال إمدادات النفط والغاز، والعملية العسكرية

الروسية في أوكرانيا والعقوبات الغربية هزت الثقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، إن لم نقل أوصلتها إلى الحضيض، لأن الدول الأوروبية تعتمد على روسيا في جزء كبير من احتياجاتها من الغاز. هذا الأمر لفت أنظار دول الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياستها المتعلقة بالاعتماد على مصادر الطاقة الروسية وخاصة ما يتعلق بالغاز، وتنويع مصادر الحصول على الطاقة، أما الولايات المتحدة فأعلنت حظر استيراد النفط من روسيا.

من ضمن المشاريع الأوروبية المقترحة، ترشيد الاستهلاك واللجوء إلى المصادر المتجددة للطاقة كالشمس والرياح، بهدف التقليل الدائم من التعرض لإمدادات النفط والغاز المتقلبة من الناحية الجيوسياسية. تنقسم دول الاتحاد الأوروبي حول توقيت الاستغناء عن الطاقة الروسية، بعض هذه الدول يطالب بحظر واردات النفط الروسي، والبعض الآخر يرفض أو يحذر، وهذا كان موضوع اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي في أوائل شهر أيار الجاري، بروكسل تعمل على تصعيد العقوبات على موسكو ومحاولة فرض حظر تدريجي على واردات النفط من روسيا وسط تصاعد الضغط الأمريكي لإيجاد إمدادات بديلة، وللحد من تدفق الإيرادات لروسيا يواجه الاقتصاد الألماني خسارة نحو 429 مليار يورو، إذا توقفت إمدادات الغاز الطبيعي الروسي بشكل فجائي، وفقا لدراسة أجراها الأسبوع الماضي مستشار للحكومة الألمانية، وهذا سيجعل ألمانيا تميل للتريث بفرض حظر فوري من جانب الاتحاد الأوروبي على جميع واردات الطاقة الروسية. المجر ترفض حظر استيراد النفط والغاز الروسيين، ويعتزم رئيس الحكومة المجرية، مناقشة القضية في قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل نهاية أيار،

كما حذرت إسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان من أن القرار سيتسبب في ارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير، واقترحت بلغاريا واليونان وقبرص ومالطا فترة انتقالية أطول لإيجاد بدائل للنفط الروسي، وأفشلت هنغاريا مؤقتاً اقتراحاً قدمته المفوضية الأوروبية في 4 أيار حول وقف استيراد النفط الروسي.

توجد مؤشرات توحى بأن هناك صعوبة في إيجاد بدائل متاحة، بما فيها البدائل الخليجية، ويظل استغناء أوروبا عن الإمدادات الروسية مهمة مكلفة، إذ سيتطلب فصل الاتحاد الأوروبي عن واردات الغاز الروسي إنفاقاً سنوياً إضافياً لا يقل عن 170 مليار يورو على إنتاج الطاقة المتجددة على مدى 6 سنوات، وفقاً لباحثين من شركة «Allianz» الألمانية، بالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأزمات سلاسل التوريد يزيضان من تعقيد تكلفة الطاقة المتجددة لمزارع الرياح والطاقة الشمسية، كما أن نقص العمالة الماهرة ومعارضة المجتمع لمزارع الرياح، تزيد الأمر تعقيداً. الحرب الأوكرانية زادت من اهتمام أوروبا بقدراتها العسكرية، إلا أن قدرتها على منافسة القوى العسكرية الثلاث الأولى في العالم أي الولايات المتحدة والصين وروسيا مازالت بعيدة، ورغم قرار بعض دول الاتحاد رفع ميزانية الإنفاق العسكري.

إن إمدادات الطاقة قضية معقدة جداً بين روسيا ودول أوروبا، تحكمها عوامل اقتصادية وسياسية وجيوسياسية، ومصالح وجودية، ويعتقد الخبير الألماني المتخصص في الشؤون الروسية هانيس أدومايت، أن هناك ما يمكن تسميته بـ«التبعية المزدوجة» بين كل من روسيا والدول الأوروبية، إذ إن

اعتماد موسكو على الزبائن الأوروبيين الأغنياء لا يقل أهمية عن اعتماد هؤلاء على الطاقة الروسية.

لذلك روسيا لم تقطع إمداداتها من الطاقة لأوروبا، وفي المقابل لم تستطع أوروبا العجز الاستغناء عن مصادر الطاقة الروسية المختلفة، وليس سراً أن الغاز على وجه الخصوص يعد سلاحاً فعالاً تملكه روسيا وتستطيع استخدامه بأوجه مختلفة كورقة ضغط سياسية واقتصادية، في المقابل دول أوروبا العجز المتضامنة تحت الضغط الأميركي والمنقسمة، تحاول بصعوبة التخلص من موارد الطاقة الروسية وستعاني أوروبا العجز المزيد من الصعوبات بين أزمة الطاقة، والاستنزاف اقتصادياً بسبب تورطها بالحرب بالوكالة في أوكرانيا. الدكتور قحطان السيوفي

2 - الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات

ماريوش سيلسكي 19 مايو 2022

الذكرى الثامنة عشر لعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي، الذي انضمت إليه بولندا منذ 18 عاماً، لا يشبه في كثير من النواحي الاتحاد الذي كان موجوداً في عام 2004. لقد ترك مرور الوقت بصماته الحتمية على مشروع التكامل الاقتصادي والسياسي الذي أردنا الانضمام إليه. لقد تغيرت التحديات الخارجية، وظهر جيل جديد على الساحة مع تسلسل مهامه الهرمي. اليوم، على المجتمع أن يتعامل مع أزمات متعددة، وتتمثل السمة الخاصة لها في أنها تحدث في وقت واحد وتتفاعل مع بعضها البعض.

كان الاتحاد الأوروبي، الذي انضمامنا إليه في مايو 2004، مثلاً نموذجياً لقصة نجاح. لقد ولت الأزمنة التي كان فيها الازدهار والنمو

الاقتصادي السريع مرتبطين تلقائيًا بعملية التكامل الأوروبي على أساس مبدأ "السبب والسبب". شوهدت أزمة النفط في السبعينيات وانهيار نظام بريتون وودز هذا التصور، لكن المجتمعات الأوروبية كانت لا تزال تُرى في جميع أنحاء العالم على أنها "أعراف وقواعد توليد القوة للعبة في الاقتصاد" ومثال نموذجي على المجتمع الاجتماعي التنمية الاقتصادية التي تحفزها التجارة الحرة والتعاون الإقليمي.

في نوفمبر 1993، غيرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) اسمها إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تسريع العمل على الاتحاد النقدي، مما سمح بإدخال العملة الموحدة وبدء السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي مع الدور الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي (ECB) في يناير 2002، دخلت أول عملات وأوراق نقدية باليورو. تمشيا مع روح ونص معاهدة ماستريخت (1993) ومعاهدة أمستردام (1997)، بدأ الاتحاد الأوروبي أيضًا في تطوير تعاون قضائي وشرطي معزز ووضع الأسس لسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) الحالية. تضم اتفاقية شنغن، الموقعة في عام 1985، عشر دول أخرى في عام 2007 والتي تخلت عن ضوابط الحدود داخل السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي من أجل التنفيذ الكامل للحريات الأربع المتعلقة بحرية التنقل: الأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات.

قبل كل شيء، ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي قرر في ديسمبر 1997 بدء مفاوضات ما قبل الانضمام مع بولندا، وبلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا، وكذلك قبرص ومالطا، تعامل ببراعة مع عواقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانسحاب دول المنطقة من الوصاية السوفيتية. إذا لم تجد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نفسها في منطقة الأمن الرمادية في ذلك الوقت

وانضمت بنجاح إلى عملية العولمة الاقتصادية، فذلك لأن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الناتو، لعبوا دور النظام المرجعي الرئيسي للتحويل في منطقة وسط أوروبا. . اتضح أن إعادة توحيد ألمانيا - التحدي الجيوسياسي الأكبر في القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - كان فرصة، وليست تهديدًا، لأوروبا. حدث ذلك بفضل مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه العملية والدور الرئيسي الذي لعبه الترادف الألماني الفرنسي، والذي امتد بمرور الوقت ليشمل بولندا كجزء من مثلث فايمار.

شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في العمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995)، وفي وقت سابق في سياق ما يسمى شئنا أم أبينا، أصبحت جولة الجات في أوروغواي أيضا لاعبا هاما في السياسة الدولية. كان هذا بسبب العلاقات العميقة عبر الأطلسي خلال الحرب الباردة، والنجاحات الاقتصادية الخاصة، والالتزام المالي والسياسي ببناء جوار صديق حول الاتحاد الأوروبي (أوروبا الموسعة، سياسة الجوار الأوروبية أو الشراكة الشرقية).

كان توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام 12 دولة عضواً جديدة في الفترة 2004-2008 بلا شك نجاحاً كبيراً، لا سيما المفوضية الأوروبية (DG Enlargement)، التي كانت مسؤولة عن التفاوض على فصول فردية من معاهدات الانضمام ومواءمة القانون. كانت التتويج المنطقي لهذه المرحلة - كما بدا في ذلك الوقت - يتمثل في تعزيز النظام المؤسسي والقانوني للاتحاد الأوروبي.

وتقليل ما يسمى ب العجز الديمقراطي، الذي يعمق المسافة بين المواطنين ومركز صنع القرار في بروكسل، من بين أمور أخرى، كانت زيادة صلاحيات

البرلمان الأوروبي هي المهمة الرئيسية لاتفاقية مستقبل أوروبا. كانت الاتفاقية - التي أنشأها المجلس الأوروبي في عام 2001 وتجتمع حتى عام 2003 - تهدف إلى إعداد مشروع دستور للاتحاد الأوروبي الموسع.

كما شارك الوفد البولندي في العمل. في ذلك الوقت، انجذب انتباه الرأي العام في بلدنا بشكل أساسي إلى قضية الاستقالة من *Invocatio Dei* في مسودة دستور الاتحاد الأوروبي وأهمية التصويت البولندي في نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي، بينما ركزت الدول الأخرى بدلاً من ذلك على تأسيس الدبلوماسية الأوروبية، وإنشاء منصب رئيس الاتحاد الأوروبي وتوسيع المجالات التي يمكن فيها التصويت بالأغلبية في مجلس الاتحاد الأوروبي.

كان الاختلاف في النهج عرضيًا - فقد أظهر أن عملية التنشئة الاجتماعية لبولندا في الاتحاد الأوروبي وحرية الحركة في نظام صنع القرار في الاتحاد الأوروبي الموسع كانت لا تزال متقدمة على بلدنا. من تصور الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف الذي يجلس على الجانب الآخر من طاولة المفاوضات، كان على بولندا أن تنتقل إلى "جعل نفسها في وطنها" في الاتحاد الأوروبي والتعامل معه كبيئة طبيعية للتوصل إلى حلول مرضية لجميع الشركاء على أساس الحد الأدنى من الإجماع.

أول إشارة على أن "السحب السوداء" تتراكم على المشروع الأوروبي الذي انضمنا إليه للتو كانت رد فعل المجتمعات الأوروبية على مشروع المعاهدة الدستورية. انتهى الاستفتاء الفرنسي على التصديق عليها في مايو 2005 بفشل كامل لمؤيدي "تكامل أكبر". قال ما يصل إلى 55% من المشاركين في الاستفتاء الفرنسي "لا" لأوروبا. والأكثر إثارة هو رفض الناخبين في هولندا

لمشروع القانون. في الاستفتاء الأوروبي في الأول من يونيو 2005، عارض 61.6% من الناخبين فكرة تعميق التكامل وبناء دولة أوروبية عظمى. لم تمنع هذه العلامات الأولى لأزمة نظامية توقيع معاهدة لشبونة في عام 2009، والتي دخلت حيز التنفيذ في نفس العام - مع الأخذ في الاعتبار النتائج المختلفة تمامًا للاستفتاءين في أيرلندا. منذ تلك الفترة، التي كانت حاسمة بالنسبة لبولندا من حيث تعزيز مكانتها في الاتحاد الأوروبي، بدأت الأزمات - الداخلية والخارجية - تتكاثر مثل عيش الغراب بعد المطر، وغالبًا ما تتداخل بعضها مع بعض. الأزمة المالية في عام 2007، وأزمة الدين العام في منطقة اليورو عام 2009، والتي أثرت بشكل خاص على اليونان ودول جنوب أوروبا الأخرى، وتوسع الاستجابة لهذه الأزمة التي فرضتها ألمانيا، والحرب في جورجيا في عام 2008، وتزايد أهمية التقييد التدريجي والمتشكك في الاتحاد الأوروبي للحريات المدنية وحرية التعبير منذ عام 2010 من قبل حكومة فيكتور أوربان في المجر، وضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا في عام 2014، والحرب في شرق أوكرانيا، وتشكيك حكومة حزب القانون والعدالة في وارسو في حكم القانون و القيم التي اعترف بها الاتحاد الأوروبي على أنها قيم خاصة به، من خلال إدخالها في المعاهدات، وأخيراً خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والعواقب المتزايدة للاحتراز العالمي - هذه ليست سوى بعض الأزمات التي كان على الاتحاد الأوروبي التعامل معها في السنوات التي تلت ذلك. انضمت إليها بولندا ودول أخرى في منطقتنا. بقوة الحقائق، القضايا التي بدت في مجال الدراسات الأوروبية أنها أساسية في سياق توسع عام 2004 (مثل أوربة، أي التفاعل المتبادل بين

النظم القانونية والاقتصادات الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى - المكتسبات المشتركة، أي المكتسبات المشتركة) والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الحوكمة متعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي أو قضايا الهوية الفسيفسائية للأوروبيين، كان لا بد من إهمالها في الخلفية. من ناحية أخرى، ظهرت المقاربات النظرية في المقدمة، مما سمح بوضع إطار مفاهيمي لظاهرة أوروبا الشعبية والتراجع عن التيار الرئيسي للتكامل نحو اتحاد أوروبي، وهو اتحاد اقتصادي فضفاض للدول.

في هذه الأثناء، كان المزيج الفريد من أساليب المجتمع والحكومة الحكومية (الحكومية الدولية) هو الذي ميز عملية التكامل الأوروبي التي تبين أنها مفيدة عندما واجه الأوروبيون وباء COVID-19 وتغير المناخ الذي لا رجعة فيه والتقيؤ الوحشي للنظام الدولي من قبل روسيا، التي هاجمت أوكرانيا عسكرياً في 24 فبراير 2022. إن الاتحاد الأوروبي، المنقسم أو الضعيف داخلياً، لن يكون قادراً على مواجهة مثل هذه التحديات.

كانت الصورة المثالية للاتحاد الأوروبي في عام 2004، والتي أوجزتها في المقدمة، تعبيراً عن توقعاتنا أكثر من كونها وصفاً للحقائق. كافحت المجتمعات الأوروبية منذ اللحظات الأولى لتأسيسها في مواجهة أزمات خطيرة؛ يمكن للمرء أن يذكر: فشل مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية، و "أزمة الكرسي الفارغ"، ومسألة الخصم البريطاني (رسوم عضوية المملكة المتحدة) أو قرار بعض الدول الأعضاء بعدم الانضمام إلى منطقة اليورو. "الأزمات هي جزء من الحمض النووي للاتحاد الأوروبي، لكن حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يواجه باستمرار أزمات داخلية لا تُترجم إلى نظام من القانون الأوروبي حيث الانتقال إلى اللوائح المرتبطة بإدارة الأزمات" - أشار المحامي

البلجيكي فابريس بيكود في عام 2010 في العمل الاتحاد الأوروبي وآخرون الأزمات. يجادل علماء السياسة الذين يتعاملون مع التكامل الأوروبي أحيانًا بأن الاتحاد الأوروبي نفسه وبيروقراطيته المتطرفة هي التي تولد المشاكل التي هي بذور الأزمات الهيكلية.

العديد من الخبراء مقتنعون بأن تطور الاتحاد الأوروبي يتم على قدم وساق (بفضل الأزمات التي تفرض استخدام حلول مؤسسية جديدة، وفي بعض الأحيان تسويات). غالبًا ما يشيرون في أعمالهم إلى أصل كلمة "أزمة" - κρίση - في اليونانية تعني في المقام الأول عدم "انهيار" بقدر ما يعني "قرار يتم اتخاذه في مواجهة صعوبة أو تهديد خطير".

يحمل تشابك الأزمات التي تواجه الاتحاد الأوروبي حاليًا العديد من المخاطر، لكنه ليس "خطرًا مميّزًا". تجربة الجائحة لمدة عامين، عندما تمكنت المفوضية الأوروبية ووكالة الأدوية الأوروبية من تنظيم عمل منسق للموافقة على اللقاحات وشراءها وتوزيعها ضد COVID-19، بالإضافة إلى إجراءات لوقف المزيد من الدمار للبيئة الطبيعية من خلال قبول أهداف طموحة في سياسة المناخ وتنفيذ الصفقة الأوروبية الخضراء، ناهيك عن الجبهة المشتركة القائمة على التضامن والمعارضة للهجوم الروسي على أوكرانيا، تشير بوضوح إلى أن دول أوروبا الغربية والوسطى والشرقية لن تكون قادرة على ذلك. التعامل مع التهديدات الحالية وحدها. الجبهة المشتركة كانت ولا تزال ضمانًا للنجاح.

يبدو أن المحاولات المستمرة لإحياء فكرة أوروبا للأوطان، التي روج لها الجنرال ديغول منذ ما يقرب من 70 عامًا وكررها الشعبويون المطالبون

بالسيادة المطلقة، تراجعاً عقلياً في مواجهة حرب تهدد بالانتشار إلى منطقة وقارة بأكملها، أو وباء يهدد السكان.

أطروحة المؤرخ البريطاني آلان ميلوارد، الذي جادل في عمل European Rescue of the Nation State، الذي نُشر في عام 1994، بأن الدول المؤسسة للمجتمع الأوروبي للفحم والصلب قررت التنازل عن بعض امتيازاتها وتسليمها إلى المجتمع لأنهم لم يكونوا قادرين على إشباعها بأنفسهم، تأخذ احتياجات مواطنيها معاني جديدة اليوم، في الذكرى الثامنة عشرة لانضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي. تحتاج دول قارتنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى الوحدة والتعاون في الكفاح من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهي بحاجة إلى معارضة مشتركة في المواجهة مع روسيا، وهي بحاجة إلى برنامج مشترك لإعادة الإعمار الاقتصادي في إطار خطة إعادة الإعمار لأوروبا. ومع ذلك، من الصعب التسليم بأن هذا سيحدث. إذا نجح الاتحاد الأوروبي في إبعاد أفكار تفتيت المشروع الأوروبي بشكل فعال، فقد يصبح مرة أخرى في السنوات القادمة مثلاً لقصة نجاح، كما حدث قبل 18 عامًا، عندما انضمت بلادنا إلى هياكل الاتحاد الأوروبي.

<https://gazeta.sgh.waw.pl/index.php/meritum/unia-europejska-w-dobie->

kryzysow

3 - كورونا يغرق واشنطن بالديون.. و 3 تريليونات دولار الدفعة القادمة



الخبر السوري: 14-05-2020

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أنها ستقترض مبلغاً قياسيً يفوق أضعاف ما تمت استدانته من قبل خلال فصل واحد من العام. ويصل المبلغ المقرر اقتراضه إلى 3 تريليونات دولار من خلال سندات خزينة ستصدرها الحكومة الفيدرالية في الربع الثاني من العام، وتهدف بالدرجة الأولى لتمويل خطة إنعاش الاقتصاد المتضرر بشدة من وباء كوفيد-19.

ويزيد المبلغ المقرر على خمسة أضعاف المستوى القياسي السابق للاقتراض الفصلي، بينما تنفق الحكومة الاتحادية بوتيرة محمومة لتخفيف تداعيات فيروس كورونا المستجد. وهو أيضاً رقم أعلى من المستوى القياسي السابق للاقتراض لسنة مالية كاملة البالغ 1.8 تريليون دولار والمسجل في 2009، كما يعادل المستوى الجديد المستهدف أكثر من خمسة أضعاف الرقم القياسي السابق للاقتراض الفصلي والمسجل في النصف الثاني من 2008 أثناء الأزمة المالية العالمية. وشرحت الوزارة في بيان لها أن هذا الارتفاع في المبلغ "يرجع أساساً إلى تداعيات وباء كوفيد-19، بما في ذلك نفقات القانون الجديد لمساعدة الأسر والشركات". وقال مسؤول بارز بالوزارة: "هذا أكبر مما نفعله في العادة في عام".

وبلغ صافي الاقتراض في السنة المالية السابقة 1.28 تريليون دولار. وقالت الخزانة إنها تتوقع اقتراض 677 مليار دولار في الأشهر الثلاثة من تموز إلى نهاية أيلول. وكانت اقترضت 477 مليار دولار عبر أسواق الائتمان في الأشهر الثلاثة من كانون الثاني إلى نهاية آذار.

المصدر: البعث <http://syrianexpert.net/?p=50032>

4 - عن روسيا والثالث الإمبريالي



سمير أمين

الحوار المتمدن العدد 7207 تاريخ 2022-03-31

(هذا النص من أجزاء مختارة من مقال لسمير أمين (1931- 2018)
بعنوان «الإمبريالية المعاصرة»، نشرته مجلة «مونثلي ريفيو» في الأول من
تموز 2015).

لا يزال العالم المعاصر يواجه التحديات نفسها التي واجهتها ثورات القرن العشرين. لا يزال التعميق المستمر للتناقض بين المركز والأطراف، والذي يميّز انتشار الرأسمالية المعولمة، يؤدي إلى النتيجة السياسية الرئيسية نفسها: إن تغيير العالم يبدأ بالثورات الوطنية الشعبية المناهضة للإمبريالية - وربما المناهضة للرأسمالية - والتي هي الثورات الوحيدة المطروحة في المستقبل المنظور. لكن هذا التحول لن يكون قادراً على تجاوز الخطوات الأولى والمضيّ قدماً على طريق الاشتراكية بعدها إلا عندما تبدأ شعوب المراكز بدورها؛ النضال من أجل الشيوعية التي يُنظر إليها على أنها مرحلة أعلى من الحضارة الإنسانية العالمية. والأزمة النظامية للرأسمالية في المراكز تقدّم فرصة لترجمة هذه الإمكانية إلى واقع.

في غضون ذلك، هناك تحدّ مزدوج يواجه شعوب ودول الجنوب: أولاً، التنمية الرثّة التي تفرضها الرأسمالية المعاصرة على جميع أطراف النظام ليس لديها ما تقدّمه لثلاثة أرباع البشرية. على وجه الخصوص، يؤدي هذا النمط من التنمية إلى التدمير السريع لمجتمعات الفلاحين في آسيا

وأفريقيا، وبالتالي فإن الاستجابة للمسألة الفلاحية ستحكم إلى حد كبير طبيعة التغيرات المستقبلية.

ثانياً، إنّ الجيوستراتيجية العدوانية للقوى الإمبريالية التي تعارض أي محاولة من جانب شعوب ودول الأطراف للخروج من مأزقها، تجبر هذه الشعوب على هزيمة السيطرة العسكرية على العالم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين واليابانيين.

في سبعينيات القرن الماضي، قدّمت أنا وسوزي وماغدوف أطروحة، صغتها أنا وأندريه غوندر فرانك في عمل نُشر عام 1978، قلنا فيها إن الرأسمالية الاحتكارية تدخل عَصراً جديداً يميّز بالتفكيك التدريجي - ولكن السريع - لأنظمة الإنتاج الوطنية. لم يعد من الممكن تعريف إنتاج عدد متزايد من سلع السوق بعلامة «صنع في فرنسا» (أو الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة)، بل بعلامة «صنع في العالم» لأن تصنيع هذه السلع مقسّم الآن إلى أجزاء موجودة هنا وهناك في جميع أنحاء العالم. إنّ إدراك هذه الحقيقة، التي أصبحت الآن فكرة شائعة، لا يعني أنّ هناك تفسيراً واحداً فقط للسبب الرئيسي للتحوّل قيد الدراسة.

من جهتي، أفسّر هذا التحوّل بالقفزة للأمام التي حققتها الاحتكارات في مستوى مركزية السيطرة على رأس المال، وهي القفزة التي وصفتها بالانتقال من رأسمالية الاحتكارات إلى رأسمالية الاحتكارات المعمّمة. توفّر ثورة المعلومات، من بين عوامل أخرى، الوسائل التي تجعل من الممكن إدارة نظام الإنتاج المشتّت عالمياً. لكن بالنسبة إليّ، لا تُطبّق هذه الوسائل إلا كاستجابة لحاجة موضوعية جديدة أوجدتها القفزة إلى الأمام في مركزية السيطرة على رأس المال.

أدى ظهور نظام الإنتاج المعولم هذا إلى إقصاء سياسات «التنمية الوطنية» المتماسكة (المتنوعة والمتفاوتة في الفعالية)، لكنه لم يستبدلها بتماسك جديد، يُفترض أن يمثلّه النظام المعولم. والسبب في ذلك هو عدم وجود برجوازية معولمة ودولة معولمة، وهو ما سأقف عنده لاحقاً. بالتالي، فإنّ نظام الإنتاج المعولم غير متماسك بطبيعته.

من النتائج المهمّة الأخرى لهذا التحوّل النوعي للرأسمالية المعاصرة ظهور الإمبريالية الجماعية للثالث (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان)، والتي حلّت محل الإمبرياليات الوطنية التاريخية (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، اليابان، ألمانيا، فرنسا وعدد قليل من الدول الأخرى). تكمن علّة وجود الإمبريالية الجماعية في وعي برجوازيات الأمم الثلاث بضرورة إدارتها المشتركة للعالم، ولا سيما لمجتمعات الأطراف الخاضعة والتي لم تخضع بعد.

يستخلص البعض نتيجتين ترتبطان بأطروحة نشوء نظام إنتاج معولم: ظهور برجوازية معولمة وظهور دولة معولمة، وكلاهما يُفترض أن يجد أساسه الموضوعي في نظام الإنتاج الجديد هذا. يقودني تفسيرتي للتغيّرات والأزمات الحالية إلى رفض هاتين النتيجتين.

لا توجد برجوازية معولمة (أو طبقة مهيمنة) في طور التكوّن، سواء على المستوى العالمي أو في بلدان الثالث الإمبريالي. يقودني هذا إلى التأكيد على حقيقة أن مَرَكْزَ السيطرة على رأس مال الاحتكارات تحدث داخل الدول القومية للثالث (الولايات المتحدة، كل عضو في الاتحاد الأوروبي واليابان) أكثر بكثير ممّا يحدث في العلاقات بين شركاء الثالث، أو حتى بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. تتنافس البرجوازيات (أو المجموعات الاحتكارية) داخل

الأمم (والدولة القومية تدير هذه المنافسة، جزئياً على الأقل) وبين الأمم. لذا، فقد تولّت المجموعات الاحتكارية الألمانية (والدولة الألمانية) قيادة الشؤون الأوروبية، ليس من أجل المنفعة المتساوية للجميع، ولكن أولاً وقبل كل شيء لمنفعتها الخاصة. على مستوى الثالث، من الواضح أنّ برجوازية الولايات المتحدة هي التي تقود التحالف، مرة أخرى بتوزيع غير متكافئ للمنافع. إنّ الفكرة القائلة بأن السبب الموضوعي - أي ظهور نظام الإنتاج المعولم - يستلزم بحكم الواقع ظهور طبقة مهيمنة معولمة تستند إلى الفرضية الأساسية القائلة بأن النظام يجب أن يكون متماسكاً. في الواقع، من الممكن ألا يكون متماسكاً، بل إنه بالفعل غير متماسك، بالتالي فإن هذا النظام الفوضوي غير قابل للحياة.

في الأطراف، تحدث عولمة نظام الإنتاج بالتزامن مع استبدال التكتلات المهيمنة في العصور السابقة بكتلة مهيمنة جديدة تسيطر عليها البرجوازيات الكومبرادورية الجديدة، التي لا تشكّل عناصر مكونة لبرجوازية معولمة، بل مجرد حلفاء ثانويين لبرجوازيات الثالث المهيمن. وكما لا توجد برجوازية معولمة في طور التكوّن، لا توجد أيضاً دولة معولمة في الأفق. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن النظام المعولم الحالي لا يضعف الصراع (الرئسي بالفعل أو المحتمل) بين مجتمعات الثالث ومجتمعات بقية العالم، بل في الواقع يزيد من حدّته. إنني أعني بالفعل الصراع بين المجتمعات، وبالتالي الصراع المحتمل بين الدول. فالميزة المستمدة من موقع الثالث المهيمن (أي الريع الإمبريالي) تسمح للكتلة المهيمنة (في المركز)، التي تشكّلت حول الاحتكارات المعقدة، بالاستفادة من شرعية يعبر عنها تقارب جميع الأحزاب الانتخابية الرئيسة، يميناً ويساراً، والتزامها المتساوي بالسياسات الاقتصادية

النيوليبرالية والتدخل المستمر في شؤون الأطراف. من ناحية أخرى، فإن البرجوازيات الكومبرادورية الجديدة في الأطراف ليست شرعية ولا تتمتع بالمصداقية في نظر شعوبها (لأن السياسات التي تخدمها لا تمكن من «اللاحاق بالركب»، وغالباً ما تؤدي إلى مأزق التنمية الرثّة). بالتالي، فإن عدم استقرار الحكومات الحالية هو القاعدة في هذا السياق. ومثلما لا توجد برجوازية معولمة، حتى على مستوى الثالث أو على مستوى الاتحاد الأوروبي، لا توجد أيضاً دولة معولمة على هذين المستويين؛ لا يوجد سوى تحالف من الدول. بدورها، تقبل هذه الدول عن طيب خاطر التسلسل الهرمي الذي يسمح لهذا التحالف بالعمل: تتولى واشنطن القيادة العامة، وتتولى برلين القيادة في أوروبا. تظل الدولة القومية في مكانها لخدمة العولمة كما هي. هناك فكرة متداولة في التيارات ما بعد الحداثيّة مفادها أن الرأسمالية المعاصرة لم تعد بحاجة إلى الدولة لإدارة الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن نظام الدولة في طور الانهيار لصالح ظهور المجتمع المدني. لن أعود إلى الحجج التي طوّرتها في مكان آخر رداً على هذه الفرضية الساذجة، التي، علاوة على ذلك، تروج لها الحكومات المهيمنة وطائفة الإعلاميين التي تخدمها. لا رأسمالية بلا دولة؛ لا يمكن السعي نحو عولمة رأسمالية بدون تدخلات القوات المسلحة الأميركية وإدارة الدولار. ومن الواضح أن القوات المسلحة والمال هما من أدوات الدولة، وليس السوق. ولكن نظراً لعدم وجود دولة عالمية، فإن الولايات المتحدة تنوي القيام بهذه الوظيفة. تعتبر مجتمعات الثالث هذه الوظيفة شرعية، أمّا المجتمعات الأخرى فلا. لكن ما المهم في هذا؟ إنّ من نصبوا أنفسهم «مجتمعاً دولياً»، أي مجموعة السبع زائد

السعودية، التي أصبحت جمهورية ديمقراطية بالتأكيد، لا يعترفون بشرعية رأي 85 في المئة من سكان العالم!

بالتالي، هناك اختلاف بين وظائف الدولة في المراكز الإمبريالية المهيمنة ووظائفها في الأطراف الخاضعة أو التي لم تخضع بعد. فالدولة في الأطراف الكومبرادورية غير مستقرة بطبيعتها، وبالتالي فهي عدو محتمل، إن لم تكن عدواً بالفعل. هناك أعداء أُجبرت القوى الإمبريالية المهيمنة على التعايش معهم، على الأقل حتى الآن. هذا هو الحال مع الصين لأنها رفضت (حتى الآن) خيار الكومبرادورية الجديدة وواصلت مشروعها السيادي للتنمية الوطنية المتكاملة والتماسكة. أصبحت روسيا عدواً بمجرد أن رفض بوتين الاصطفاف سياسياً مع الثالوث وأراد عرقلة الطموحات التوسعية للثالوث في أوكرانيا، حتى لو لم يتصور (أو لم يتصور بعد؟) أن يترك قفص الليبرالية الاقتصادية. إن الغالبية العظمى من الدول الكومبرادورية في الجنوب (أي الدول التي تخدم برجوازياتها الكومبرادورية) هم حلفاء، لا أعداء، طالما بدت كل دولة من هذه الدول ممسكة بزمام الأمور في بلادها. لكن القادة في واشنطن ولندن وبرلين وباريس يعرفون أن هذه الدول هشة، فما إن تهدد حركة تمرد شعبي - سواء كان لها إستراتيجية بديلة صالحة أما لا - إحدى هذه الدول، حتى يدعي الثالوث الحق في التدخل، ما قد يقود حتى إلى التفكير بتدمير هذه الدول، بل تدمير المجتمعات فيها. هذه هي الإستراتيجية المطبقة حالياً في العراق وسوريا وأماكن أخرى. إنَّ علة وجود إستراتيجية الثالوث، بقيادة واشنطن، والمتمثلة في السيطرة العسكرية على العالم، تكمن بالكامل في هذه الرؤية «الواقعية»، التي تتعارض بشكل مباشر مع النظرة الساذجة - على طريقة نيغري - لدولة معولمة في طور التشكيل.

إنَّ الهجمة المستمرة للإمبريالية الجماعية للولايات المتحدة-أوروبا-اليابان على جميع شعوب الجنوب تقف على ساقين: الساق الاقتصادية، أي النيوليبرالية المعولمة المفروضة باعتبارها السياسة الاقتصادية الوحيدة الممكنة. والساق السياسية، أي التدخلات المستمرة بما فيها الحروب الاستباقية ضد من يرفضون التدخلات الإمبريالية. رداً على ذلك، فإن بعض دول الجنوب، مثل دول «البريكس»، تقف في أحسن الأحوال على ساق واحدة فقط: فهي ترفض الجيوسياسية الإمبريالية لكنها تقبل النيوليبرالية الاقتصادية. ولهذا السبب، فهي تظل عرضة للخطر، كما تظهر حالة روسيا الراهنة. نعم، عليهم أن يفهموا أن «التجارة حرب»، كما كتب ياش تاندون.

جميع دول العالم خارج الثالث هم أعداء أو أعداء محتملون، باستثناء أولئك الذين يقبلون الخضوع الكامل لإستراتيجيته الاقتصادية والسياسية. في هذا الإطار، تعتبر روسيا «عدوًّا». أيًا كان تقييمنا لما كان عليه الاتحاد السوفياتي، فقد حاربه الثالث لمجرد أنه مثل محاولة للتطوّر بشكل مستقل عن الرأسمالية/الإمبريالية المهيمنة. بعد تفكك النظام السوفياتي، اعتقد بعض الناس (في روسيا على وجه الخصوص) أن «الغرب» لن يعادي «روسيا الرأسمالية»، تماماً كما حدث مع ألمانيا واليابان اللتين «خسرتا الحرب لكنهما ربحتا السلام». لقد نسوا أن القوى الغربية دعمت إعادة إعمار البلدان الفاشية السابقة تحديداً من أجل مواجهة تحدي السياسات المستقلة للاتحاد السوفياتي. الآن، بعد أن اختفى هذا التحدي، أصبح هدف الثالث هو الخضوع الكامل، أي تدمير قدرة روسيا على المقاومة. يوضح التطوّر الحالي لمأساة أوكرانيا حقيقة الهدف الاستراتيجي للثالث: نظم الثالث في كييف (في 2014) ما يجب أن يسمّى بـ«انقلاب أورو-نازي». إنَّ خطاب وسائل الإعلام الغربية،

الذي يزعم أن سياسات الثالوث تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، هو مجرد كذبة. تم «دمج» دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي ليس كشركاء متساوين، بل كـ «أشباه مستعمرات» للقوى الرأسمالية/ الإمبريالية الكبرى في أوروبا الغربية والوسطى. إن العلاقة بين الغرب والشرق في النظام الأوروبي تشبه إلى حد ما العلاقات بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية!

لذا، يجب دعم سياسة روسيا في مقاومة مشروع استعمار أوكرانيا. لكن هذه «السياسة الدولية» الروسية الإيجابية محكومة بالفشل إن لم يدعمها الشعب الروسي، ولا يمكن كسب هذا الدعم على أسس «قومية» فقط؛ يمكن كسبه فقط إذا كانت السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة داخلياً تعزز مصالح غالبية الشعب العامل. بالتالي، فإن السياسة الموجهة نحو الناس تعني الابتعاد قدر الإمكان عن الوصفة «الليبرالية» والقناع الانتخابي المرتبط بها، الذي يدّعي إضفاء الشرعية على سياسات اجتماعية رجعية. بدلاً من ذلك، يمكننا أن أقترح إنشاء نوع جديد من رأسمالية الدولة ذات البعد الاجتماعي (أقول الاجتماعي وليس الاشتراكي). من شأن هذا النظام أن يفتح الطريق أمام خطوات لاحقة باتجاه تحوّل إدارة الاقتصاد إلى الاشتراكية، بالتالي أمام خطوات حقيقية جديدة باتجاه اختراع ديمقراطية تستجيب لتحديات الاقتصاد الحديث.

إن بقاء سلطة الدولة الروسية ضمن الحدود الصارمة للوصفة النيوليبرالية يقضي على فرص نجاح سياسة خارجية مستقلة وعلى فرص أن تصبح روسيا دولة صاعدة حقاً تتصرّف كفاعل دولي مهم. لا يمكن للنيوليبرالية أن تجلب لروسيا سوى تراجع اقتصادي واجتماعي مأساوي، ونمط من «التتمية الرثة»، وتبعية متنامية في النظام الإمبريالي العالمي. بحيث تزود روسيا الثالوث

بالنفط والغاز وبعض الموارد الطبيعية الأخرى، وتؤول صناعاتها إلى حالة من التعاقد من الباطن لصالح الاحتكارات المالية الغربية. في مثل هذا الوضع، الذي لا يبعد كثيراً عن وضع روسيا اليوم في النظام العالمي، ستظل محاولات العمل بشكل مستقل على الساحة الدولية هشة للغاية، مهددة بـ«العقوبات» التي ستعزز الاصطفاف الكارثي للأوليغارشية الاقتصادية الحاكمة في صف مطالب الاحتكارات المهيمنة في الثالوث، والهروب الحالي لـ«رأس المال الروسي» إثر أزمة أوكرانيا خير دليل على هذا الخطر. إن الرد الفعّال الوحيد على هذا الخطر هو إعادة بسط سيطرة الدولة على تحركات رأس المال.

خارج الصين، التي تنفذ مشروعاً وطنياً للتنمية الصناعية الحديثة بالترافق مع تجديد الزراعة الأسرية، لا تزال الدول الأخرى المسماة بالبلدان الصاعدة في الجنوب (البريكس) تسير على قدم واحدة فقط: فهي تعارض عمليات السلب والنهب التي تمارسها العولمة المُعسكرة، لكنها ما تزال حبيسة «سترة المجانين» النيوليبرالية.

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=751667>



ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

5 - Eksperci oczekują ogromnego spadku PKB w strefie euro

Gabriel Uryniuk 15.05.2020

Mimo kolejnych pakietów ochronnych ogłaszanych przez rządy i aktywnej polityki Europejskiego Banku Centralnego, ekonomiści oczekują spadku PKB w strefie euro aż o 7,5 proc. w tym roku.

W najnowszym sondażu agencji Reuters, w którym uczestniczyło prawie 80 ekonomistów, obniżyli oni swoje prognozy gospodarcze dla gospodarki strefy euro. W ich ocenie gospodarka Eurolandu zmniejszy się w 2020 r. o 7,5 proc., a w samym II kwartale o 11,3 proc.

To prognozy są gorsze niż w poprzedniej ankiecie odpowiednio o 2,1 pkt proc. i 1,7 pkt proc.

W dalszej części roku ma nastąpić odbicie. Zakładając optymistyczny scenariusz, w III i IV kw. gospodarka ma urosnąć odpowiednio o 7,2 proc. i 2,8 proc., jednak będzie to zbyt mało, by odrobić wcześniejsze straty.

Pozytywnie zaskakuje fakt, że pomimo wyraźnego spadku PKB w 2020 r., bezrobocie w strefie euro według ekonomistów wzrośnie tylko do 9,3 proc. z obecnych 7,4 proc. – Największa niepewność dotyczy tempa odmrażania gospodarki. Mogą zostać przedłużone restrykcje dotyczące izolacji społecznej, a nawet gdyby zostały one zniesione, ludzie mogą niechętnie patrzeć na m.in. wyjazdy za

granicę – stwierdził Giada Giani, ekonomista ds. europejskich w Citi. Natomiast ekonomiści z JP Morgan komentują przewidywany niewielki spadek bezrobocia następująco: – Jest on spowodowany umiejętną polityką europejskich rządów, które pakiety stymulacyjne przeznaczyły na gwarancje płac dla firm, a nie jak to ma miejsce w USA, na zasiłek dla osób nagle pozbawionych dochodu.

Europejski Bank Centralny (EBC) na posiedzeniu 4 czerwca skieruje kolejne 375 mld euro na program skupu aktywów uruchomiony po to, by ograniczyć skutki gospodarcze pandemii. Podbije to wartość tego programu do 1,13 bln euro. Według ekonomistów Citi polityka pieniężna zostanie maksymalnie wykorzystana przed końcem recesji. Obecnie jej głównym celem jest ułatwienie korzystania z polityki fiskalnej, a można to osiągnąć, zwiększając skup aktywów i przedłużając go na dalsze lata. Ponadto większość ekonomistów uznaje, że EBC powinien pójść śladem Fedu i zacząć skupować obligacje korporacyjne, które utraciły status inwestycyjny.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/305159915-Eksperci-oczekuja-ogromnego-spadku-PKB-w-strefie-euro.html>

6 - Strefa euro: Produkcja spadła o 11,3 proc.

Hubert Kozieł 13.05.2020

Produkcja przemysłowa w strefie euro zmniejszyła się w marcu o 11,3 proc. m./m. To rekordowy spadek – blisko trzy razy większy niż w najgorszym miesiącu kryzysu z lat 2008–2009.

Produkcja trwałych dóbr konsumenckich, takich jak np. telewizory czy samochody, spadła aż o 26 proc. m./m. Produkcja dóbr kapitałowych (czyli m.in. maszyn dla fabryk) zmniejszyła się o 15,9 proc. a dóbr nietrwałych (czyli np. żywności) spadła tylko o 1,6 proc. Licząc rok do roku produkcja przemysłowa w strefie euro zmniejszyła się o 12,9 proc. Eurostat podał również dane za marzec dla poszczególnych krajów UE.

W Polsce zmniejszyła się ona o 4,7 proc., czyli spadek był mniejszy niż np. w Czechach (10,8 proc.), na Słowacji (19,6 proc.), na Węgrzech (10 proc.), czy w Niemczech (-14,2 proc.). Spośród dużych krajów, do największego spadku doszło we Włoszech (29,6 proc.).

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/305139930-Strefa-euro-Produkcja-spadla-o-113-proc.html>

7 - Załamanie produkcji przemysłowej we Włoszech

Hubert Kozieł 11.05.2020

Produkcja przemysłowa we Włoszech spadła w marcu aż o 28,4 proc. m./m., po spadku o 1 proc. w lutym. Średnia prognoz analityków mówiła o jej spadku o 20 proc. Spadek liczony rok do roku wyniósł 29,3 proc.

To, że w marcu doszło do załamania produkcji we Włoszech, nikogo nie dziwi. Wprowadzono wówczas przecież drakońskie restrykcje mające na celu powstrzymanie epidemii koronawirusa.

Dane za kwiecień najprawdopodobniej również pokażą na spadek, ale mniejszy (ze względu na niższą bazę). O tym, że kwiecień był kolejnym kiepskim miesiącem dla włoskiego przemysłu świadczy choćby sondaż PMI pokazujący na spadek indeksu koniunktury w tej branży z recesyjnego poziomu 40,3 pkt w marcu do 31,1 pkt w kwietniu.

Dane za maj powinny pokazać już wzrost, ze względu na stopniowe łagodzenie restrykcji.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/200519912-Zalamanie-produkcji-przemyslowej-we-Wloszech.html>

8 - Wielka Brytania: To początek recesji

Hubert Kozieł 13.05.2020

Brytyjski PKB spadł w pierwszym kwartale o 2 proc. kw./kw. To jego największy spadek od czwartego kwartału 2008 roku. Średnia prognoz analityków mówiła o spadku o 2,5 proc.

W porównaniu z takim samym okresem rok wcześniej PKB Wielkiej Brytanii spadł o 1,6 proc. Opublikowano również dane o PKB za marzec. Gospodarka skurczyła się wówczas o 5,8 proc. m./m. Restrykcje związane z pandemią koronawirusa wprowadzono w gospodarce brytyjskiej dopiero w końcu marca. Wszystko więc wskazuje na to, że spadek PKB w drugim kwartale będzie dużo głębszy. Rishi Sunak, brytyjski kanclerz skarbu, stwierdził we wtorek, że kraj jest już w recesji.

– Tylko nieliczne branże doświadczyły wzrostu w pierwszym kwartale. Tymi, które urosły, były usługi wsparcia IT, produkcja farmaceutyków, mydła i środków czyszczących. Pandemia uderzyła w globalny handel a brytyjski eksport oraz import spadały przez ostatnie kilka miesięcy. Można było zobaczyć znaczący spadek importu z Chin – wskazuje Jonathan Athow, zastępca szefa urzędu statystycznego ONS.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/305139975-Wielka-Brytania-To-poczatek-recesji.html>

9 - Wielka Brytania: Duży skok liczby bezrobotnych

Hubert Kozieł 19.05.2020

Liczba osób pobierających zasiłki dla bezrobotnych wzrosła w kwietniu w Wielkiej Brytanii o 69 proc., do 2,097 mln, czyli najwyższego poziomu od 1996 r. Kwiecień był pierwszym pełnym miesiącem kwarantanny w Wielkiej Brytanii.

Skok liczby bezrobotnych byłby najprawdopodobniej dużo większy, gdyby rząd nie zdecydował się już w marcu na pokrywanie 80 proc. pensji pracowników na „postojowym”. Mechanizm finansowania tych płac będzie obowiązywał do października.

Czytaj także: Bezrobotni w Polsce dostaną więcej już od czerwca bądź lipca

– Wiele spółek będzie za kilka miesięcy w trakcie kryzysu związanego z przepływem gotówki i będzie miało problemy z jakimkolwiek wzrostem kosztów. Rząd mierzy się z trudnym zadaniem wygaszania tego mechanizmu, a przy tym nie wywoływania zbyt dużego bólu – ocenia Tej Parkih, główny ekonomista brytyjskiego Instytutu Dyrektorów.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Rynek-pracy/200519244-Wielka-Brytania-Duzy-skok-liczby-bezrobotnych.html>

10 - Niemcy w głębokiej recesji, ale jest nadzieja

Grzegorz Siemionczyk 21.05.2020

W maju koniunktura na Niemczech wyraźnie się poprawiła w stosunku do kwietnia, ale tamtejsza gospodarka pozostaje w głębokiej recesji.

Aktualny obraz koniunktury nad Renem malują wstępne majowe odczyty PMI, wskaźników koniunktury bazujących na ankiecie wśród menedżerów logistyki przedsiębiorstw.

Jak podała w czwartek firma IHS Markit, zbiorczy PMI, obejmujący sektor przemysłowy i usługowy, wzrósł w maju do 31,4 pkt z najniższego w historii tego wskaźnika poziomu 17,4 pkt w kwietniu. Pozostał jednak niższy niż w marcu (35 pkt).

Czytaj także: Bardziej niż koronawirusa Niemcy boją się recesji

Każdy odczyt PMI poniżej 50 pkt oznacza, że gospodarka (albo dany sektor) kurczy się w ujęciu miesiąc do miesiąca. Dystans od tej granicy to miara tempa tych zmian. Majowy wynik sugeruje, że gospodarka Niemiec kurczy się nadal w tempie szybszym niż w 2009 r., w apogeum recesji spowodowanej globalnym kryzysem finansowym.

Biorąc pod uwagę to, że przez cały kwiecień w Niemczech obowiązywały ograniczenia aktywności ekonomicznej, wprowadzone w celu stłumienia epidemii Covid-19, a w maju rząd zaczął je stopniowo łagodzić, zaskoczeniem nie byłby nawet wzrost PMI powyżej 50 pkt. Taki odczyt oznaczałby, że więcej jest firm, które dostrzegają poprawę swojej sytuacji w stosunku do kwietnia, niż firm, które dostrzegają jej pogorszenie. W tym świetle czwartkowe doniesienia IHS Markit są rozczarowujące.

Koniunktura jest równie słaba w sektorze usługowym i w przemyśle. Główna składowa usługowego PMI nad Renem (pełny wskaźnik zostanie opublikowany na początku maja), wyrażająca zmianę poziomu bieżącej aktywności firm, wzrosła do 31,4 pkt z 16,2 pkt w kwietniu. Z kolei główna składowa przemysłowego PMI, wyrażająca zmianę produkcji w porównaniu do poprzedniego miesiąca, wzrosła do 31,5 pkt z 19,7 pkt w kwietniu. Ogólny przemysłowy PMI, który pokazuje też m.in. zmiany wartości zamówień oraz zatrudnienia w firmach, zwyżkował do 36,8 pkt z 34,5 pkt miesiąc wcześniej.

IHS Markit opublikowała w czwartek także wstępne majowe odczyty PMI we Francji. Tam zbiorczy wskaźnik, wyrażający koniunkturę w sektorze usługowym i przemysłowym, wzrósł do 30,5 pkt z 11,1 pkt w kwietniu.

Ankietowe badania IHS Markit świadczą o tym, że gospodarka strefy euro pozostaje w głębokiej recesji. Już w I kwartale jej PKB zmalał o 3,8 proc. w porównaniu do IV kwartału, choć pandemia koronawirusa paraliżowała gospodarkę przez niespełna miesiąc. PKB Niemiec zmalał o 2,2 proc., a Francji o 5,8 proc.

© ® Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
<https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/305219981-Niemcy-w-glebokiej-recesji-ale-jest-nadzieja.html>



ثالثاً - الاقتصادات العربية:

11 - ما أبرز المحطات التي شهدتها "إكسبو دبي" خلال شهور تنظيمه؟



المعرض شهد العديد من توقيع الاتفاقيات بمليارات الدولارات

محمد أبو رزق - الخليج أونلاين السبت، 02-04-2022

ما أبرز أحداث "إكسبو دبي"؟

مشاركة دولة الاحتلال وتهديد الحوثي في استهدافه.

ما المكاسب الاقتصادية للإمارات من تنظيم المعرض؟

توفير آلاف الوظائف وتوقيع عقود استثمارية.

بعد 6 أشهر على إقامة معرض "إكسبو-2020"، اختتمت الإمارات

فعاليات المعرض، الذي شهد عارضين من قرابة 190 دولة، وزيارة قرابة 25

مليون شخص من حول العالم، ومشاركة عدة رؤساء دول، وإنفاق مليارات

الدولارات.

وشهد المعرض العديد من الأحداث التي أثرت عليه، بدءاً من تأجيله

لمدة عام بسبب جائحة فيروس كورونا، ثم التهديد باستهدافه بالصواريخ

والطائرات المسييرة من قبل جماعة الحوثي اليمنية.

وحقق المعرض الذي انطلق المعرض، مطلع أكتوبر الماضي، ويعد

الأول في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، قرابة 25 زيارة من مختلف

دول العالم، و197 مليون زيارة افتراضية.

وفي نهاية يناير الماضي، هدد يحيى سريع، المتحدث العسكري باسم

المليشيا اليمنية ضمناً باستهدافه عبر تغريدة نشرها عبر حسابه.

وعقب التهديد الحوثي أعلن منظمو معرض "إكسبو-2020" تأجيل حفل كان مقرراً في الـ30 من شهر يناير، إلى موعد آخر. وشارك في المعرض دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أثار غضب قطاع واسع من النشطاء، خاصة جمعيات مقاطعة الاحتلال، إضافة إلى مشاركة السلطة الفلسطينية رغم علاقاتها المتوترة مع الإمارات. وبعد مشاركة الاحتلال أكدت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة "إسرائيل" أن "أي مشاركة فلسطينية أو عربية، رسمية أو شعبية، في معرض "إكسبو دبي"، الذي يحتفي بحرارة بجناح إسرائيلي تشرف عليه وزارة خارجية الاحتلال لأول مرة في أرض عربية، يعد تواطؤاً وتشجيعاً على التطبيع الرسمي بين بعض الأنظمة العربية الاستبدادية والعدو الإسرائيلي". كما تعد الصين أحد أكبر الأجنحة التي شاركت في "إكسبو دبي" في مساحة 4636 متراً مربعاً.

وشاركت دولة قطر في المعرض تحت شعار "قطر: المستقبل هو الآن"، حيث تهدف من خلال مشاركتها لاستعراض جهودها في سبيل قيادة وتحفيز الابتكار في مجالات العلوم والتكنولوجيا، بما يدعم التنمية المستدامة للدولة في المستقبل وتسليط الضوء على مبادراتها المحفزة على الإبداع، من خلال دعم وتبني الأعمال الفنية والثقافية التي من شأنها أن تعزز جسور التواصل بين كافة دول العالم.

وحسب ناصر المهندي، المفوض العام ورئيس لجنة الإعداد والتحضير لمشاركة دولة قطر في معرض "إكسبو 2020 دبي"، استعرض جناح قطر الحوافز والفرص الاستثمارية التي توفرها الدولة لتنفيذ خططها الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي وفق محددات استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022.

اتفاقيات اقتصادية

شهد المعرض توقيع عدد من الدول اتفاقيات تقدر بمليارات الدولارات، كان أبرزها توقيع ماليزيا اتفاقيات تجاوزت قيمتها 7.2 مليارات رنجيت (1.73 مليار دولار أمريكي)، في الأسبوعين الأولين من إكسبو 2020 دبي. وفي فبراير 2022، شهد جناح ماليزيا توقيع ثلاث مذكرات تفاهم بقيمة 100 مليون رنجيت ماليزي (23 مليون دولار)، بين ثلاث شركات صغيرة ومتوسطة وثلاثة شركاء أعمال عالميين.

كما أعلنت ولاية ساو باولو البرازيلية، في أكتوبر الماضي، إبرام صفقات تجارية جديدة بلغت قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى أن الإمارات وقعت وسان مارينو والبرازيل مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي.

وفي يناير 2022، وقعت قرغيزستان اتفاقيات تجارية ثنائية مع دولة الإمارات بقيمة 3.2 ملايين دولار أمريكي (أي ما يعادل 11.7 مليون درهم إماراتي)، كما وقعت الإمارات أيضاً مذكرات التفاهم مع بلجيكا.

وضمن فعاليات أسبوع المناخ والتنوع الحيوي، الذي عقد في الفترة من 3 حتى 9 أكتوبر، أطلقت الإمارات "المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050".

وشهدت المبادرة استثمارات تتجاوز 600 مليار درهم (163 مليار دولار أمريكي) يجري ضخها في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، لتحقيق مستهدف الدولة بحلول منتصف القرن.

فوائد اقتصادية

تؤكد الإمارات أن "إكسبو دبي" سيدعم 53.8 ألف وظيفة في الإمارات سنوياً بين 2021 - 2031، كما سيدعم الاقتصاد الإماراتي بإجمالي قيمة مضافة 122.6 مليار (33 مليار دولار).

وحقق الاقتصاد الإماراتي مجموعة من الفوائد والمزايا خلال انعقاد "إكسبو 2020 دبي"، تمثلت في جذب عدد كبير من المستثمرين وكبار رجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، وعقد الشراكات العالمية بين الشركات الإماراتية والأجنبية، ورفع معدلات التدفق السياحي للدولة وانتعاش القطاع الفندقي، وفقاً لتأكيدات وكالة أنباء الإمارات الرسمية "وام".

كما يتوقع اقتصاديون أن تكون تأثيرات المعرض قصيرة ومتوسطة الأثر على مستوى الناتج المحلي غير النفطي للإمارات، إضافة إلى تطوير قاعدة الشراكات الاستراتيجية مع العديد من الكيانات والقوى الاقتصادية حول العالم، فضلاً عن التأثير الإيجابي لعمليات تطوير البنية التحتية حول مقر المعرض. واستفاد قطاع العقارات الإماراتي من المعرض، حيث شهد تحسناً ملحوظاً في زيادة الطلب على الفلل والوحدات الفاخرة وعقارات الواجهات المائية خاصة في دبي.

وعزز "إكسبو 2020 دبي" قبل وأثناء انعقاده من جودة خدمات المواصلات ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها.

ما بعد المعرض

بعد انتهاء المعرض سيتحول موقع "إكسبو 2020 دبي"، وفق "وام"، بكل ما يملكه من أحدث البنى التحتية الرقمية والمادية إلى "دستركت 2020"، التي ستتطور وتتوسع في مرحلة إرث الحدث الدولي، في إطار رؤية متفردة تستشرف آفاق المستقبل بقوة.

وستعمل "دستركت 2020" بعد ختام فعاليات "إكسبو 2020 دبي" على دمج التطبيقات المبتكرة لأحدث التقنيات الذكية، مثل إنترنت الأشياء، لمواجهة التحديات، وتحسين الخدمات التي تمكن المجتمع من أن يصبح أكثر ذكاءً واستدامة.

حفل الاختتام

خلال حفل اختتام المعرض، الجمعة 1 أبريل الجاري، أكد حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد أن الإمارات أظهرت للعالم صورة مختلفة للإبداع لامست عقول وقلوب جميع فئات المجتمع، وأثبت أبناء الإمارات قدرتهم على مواجهة الصعاب والتحديات.

وفي كلمة مسجلة أكد الشيخ محمد بن راشد أن الإمارات "ستبقى دائماً مركزاً لتواصل العقول وصنع المستقبل"، مضيفاً: "في كل لحظة من لحظات هذه الرحلة عكسنا قيم أهل الإمارات من محبة وضيافة. اليوم ليس نهاية إكسبو 2020 وإنما بداية جديدة."

وعبر حسابه على "تويتر" قال بن راشد إن دبي جمعت العالم في أكبر حدث عالمي وخلال أصعب ظروف شهدتها البشرية، حسب قوله. وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تفاعل الإماراتيون مع اختتام المعرض، وسط توقعات بأن يسهم بعد انتهائه بفوائد للإمارات.

<https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B4%D9%87%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D9%83%D8%B3%D8%A8%D9%88-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%9F>

12 - ترتيب الدول العربية العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي
وعدد السكان عام 2021

GDP Ranked by Country 2021

Total World GDP: \$91.98 Tn

Rank الترتيب عالمياً	Country	الدولة	GDP (IM '19)\$	GDP (UN '16 \$	GDP P Capita\$	Population عدد السكان نسمة
19	Saudi Arabia	السعودية	790.06 Bn	639.62 Bn	\$22,356	35,340,683
30	United Arab Emirates	الإمارات العربية	449.13 Bn	348.74 Bn	\$44,953	9,991,089
42	Egypt	مصر	331.36 Bn	270.14 Bn	\$3,178	104,258,327
49	Iraq	العراق	246.93 Bn	160.02 Bn	\$5,997	41,179,350
53	Qatar	قطر	204.01 Bn	152.45 Bn	\$69,615	2,930,528
54	Algeria	الجزائر	193.06 Bn	159.05 Bn	\$4,327	44,616,624
58	Kuwait	الكويت	143.00 Bn	110.35 Bn	\$33,036	4,328,550
59	Morocco	المغرب	129.06 Bn	103.61 Bn	\$3,456	37,344,795
69	Oman	عُمان	84.16 Bn	63.17 Bn	\$16,112	5,223,375
82	Lebanon	لبنان	60.62 Bn	50.46 Bn	\$8,955	6,769,146
89	Libya	ليبيا	50.42 Bn	42.96 Bn	\$7,246	6,958,532
93	Jordan	الأردن	46.45 Bn	38.65 Bn	\$4,523	10,269,021
96	Bahrain	البحرين	40.71 Bn	32.18 Bn	\$23,284	1,748,296
98	Tunisia	تونس	35.15 Bn	41.70 Bn	\$2,945	11,935,766
102	Yemen	اليمن	31.39 Bn	25.37 Bn	\$1,029	30,490,640
125	Mauritius	موريتانيا	15.76 Bn	12.22 Bn	\$12,374	1,273,433
144	Somalia	الصومال	8.34 Bn	1.32 Bn	\$510	16,359,504
145	Eritrea	أريتيريا	8.12 Bn	5.41 Bn	\$2,254	3,601,467
164	South Sudan	جنوب السودان	2.80 Bn	6.53 Bn	\$246	11,381,378
165	Djibouti	جيبوتي	2.60 Bn	1.89 Bn	\$2,593	1,002,187
181	Comoros	جزر القمر	773.00 Mn	1.15 Bn	\$870	888,451

198	Palestine	فلسطين		13.40 Bn	\$2,565	5,222,748
209	Sudan	السودان		82.89 Bn	\$1,846	44,909,353
210	Syria	سورية		22.16 Bn	\$1,213	18,275,702
المصدر: https://worldpopulationreview.com/countries/countries-by-gdp						

Ranking of Arab countries in terms of GDP and population

13 - الارض الخراب.. "العرب يتقدمون إلى الخلف"!

طلال سلمان الافتتاحية 22/06/2020 Posted on

يبدو الوطن العربي، اليوم، وكأنه "ارض الخراب":

1. لبنان مأزوم، سياسياً واقتصادياً: عملته تنهار والدولة التي تتفكك كل يوم تعجز عن القرار، وتلجأ إلى مؤسسات تكشف الإفلاس ولا تعالجه (لأن ذلك من مسؤوليات اهله..)

2. سوريا مأزومة سياسياً واقتصادياً، إلى حد تفكك الاسرة الحاكمة، بأصهارها والأقربين من أهلها: تركيا تنهش بعض ارضها في الشمال وتتمدد نحو الشرق، والاميركيون في دير الزور وجوارها حيث منابع النفط والغاز، والروس ومعهم الايرانيون في كل مكان، براً وبحراً وجواً... والليرة السورية تنهار يوماً بعد يوم، ولا مجال، في ظل الظروف الراهنة، لوقف الانهيار مهما تعاظمت المساعدات العسكرية الروسية والاعانات الايرانية.. وبضعة ملايين من السوريين خرجوا إلى حيث تقبلهم الدول الاخرى، وحوالي نصف مليون في مصر، فضلاً عن نحو مليونين في لبنان. الأخطر أن "السلطان العثماني" الطيب اردوغان يستخدم المواطنين السوريين اللاجئين إلى تركيا

“كمرتزة” للقتال في ليبيا، التي لعله يعتبرها - كما صرح علنا - بعض
املاك السلطنة!

3. فأما العراق، الغني بالنفط وبالنهرين دجلة والفرات، فيعاني اهله من
الفقر حتى الجوع، وتحتل ارضه - وحتى عاصمة الرشيد - قوات اميركية
وايرانية وأوروبية، وتتلقى حكومته تهديدات اسرائيلية يومية، اذا هو حاول
أن يكون صاحب قراره و”الدولة السيدة”.

4. وأما ليبيا التي جعلها معمر القذافي “جماهيرية” وابدع من
المؤلفات حتى القى الليبيين في التيه (من ” الكتاب الاخضر” إلى
“اسراطين” الخ..) فقد صارت مزقاً يتوزعها أهل القدرة في مختلف انحاء
العالم.. ولقد امحت الدولة في هذه الارض الغنية، وانشق الجيش على
نفسه، وانفصل الشرق (بنغازي) عن الغرب (طرابلس) وسقط الجنوب
(سبها) سهواً.. وتتقاسم ارضه الآن الميليشيات (حفتر) والسلطان ”
اردوغان ” (الذي استذكر انها كانت ولاية عثمانية).. وبالطبع فان
للأميركيين حصّة، وللروس حصّة، وتحاول فرنسا أن يكون لها حصّة، اما
بريطانيا التي كان لها اكثر من قاعدة عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية
(طبرق) الخ.. فتراقب عن بعد وترصد التحولات!

5. أما قاهرة السيسي التي تدعم حفتر فتحاول أن تحمي نفسها من
هذا الحشد الدولي الذي يتقاسم ليبيا الآن... بينما ايطاليا تستذكر ماضيها
في هذه الارض الغنية بالنفط، مع بذل مجهود استثنائي لنسيان الماضي
والقائد التاريخي عمر المختار الذي قاتل الاستعمار الايطالي حتى
الاستشهاد شقاً.

6. فأما الجزائر ثورة المليون شهيد واحمد بن بله وهواري بومدين فتجتهد الآن في حفظ وحدتها، وتخفيف يد العسكر عن الحكم ومحاولة التعرف إلى الديمقراطية.

إن الوطن العربي الغني بموارده الطبيعية، النفط والغاز، هو الآن بين مخالب “الكورونا” التي لم تفرق بين الاغنياء والفقراء بل ساوت بينهم في احتمال الموت في احضان الوباء..

مع ذلك فان الاغنياء من الدول العربية، بالنفط والغاز، يساهمون في محاصرة “اخوانهم الفقراء” وتجويعهم.. وهذه سوريا دليل ساطع، وكذلك لبنان الذي يمتلك الخليجيون عموما، السعودية والكويت والامارات، بعض مرافقه السياحية (في الجبل خاصة) في حين يعمل عشرات الآلاف (إن لم يكن المئات الآلاف اذا ما احتسبنا العائلات) في بناء هذه الدول المن رمل ونفط وغاز، والتي تتبارى في السباق للاعتراف بكيان العدو الاسرائيلي برغم اعلانه انه في صدد ضم الضفة الغربية حتى نهر الاردن.. ولا من يحتج!

وكانها الارض الخراب التي “لا ينبت فيها زرع ولا يحلب ضرع” كما تقول العامة.

لكانها ارض بلا تاريخ، وامة بلا ماض مشرف، وحاضر يدمره، حكامها بأيديهم، لاجئين تارة إلى الاتراك، أو إلى الفرنسيين، او حتى إلى الاسرائيليين، ودائما تحت الغطاء الاميركي.

لقد عرب النفط والغاز من اخوتهم الفقراء إلى اميركا واشنطن
(الامبريالية) وحتى إلى “السلطان” اردوغان، الذي يستذكر ايام العثمانيين
كما يحاول تبرير موقفه من ليبيا..

سوريا غارقة في دمائها وفي ازمتها الاقتصادية، ويتقاسم ارضها الاتراك
مع الاميركيين والروس والاييرانيين، واجواؤها مفتوحة للعدو الاسرائيلي،
نتيجة ضعفها.. ولبنان يقفل حدوده معها متجاوزاً شعارات الاخوة ووحدة
المصير.

وارض الرافدين يهدا الفقر ويتقاسم ارضها الاميركيون والاييرانيون
وللأكرد - الآن - “دولتهم” شبه المستقلة، بغض النظر عن أن رئيس
الدولة العراقية (برهم صالح) من الاخوة الاكرد!
من أين يأتي الغد..

لكأنا عدنا إلى الخلف مائة سنة بالتمام والكمال .. وننتظر الآن تقاسم
“الدول” بالعنوان الاسرائيلي بلادنا من المحيط إلى الخليج..
”يا أمة ضحكت من جهلها الأمم”!

https://talalsalman.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%b1%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%85%d9%88%d9%86-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d9%81/?utm_source=%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82&utm_campaign=fcb8887f3-RSS_EMAIL_CAMPAIGN&utm_medium=email&utm_term=0_d8b58ef19e-fcb8887f3-274251417



رابعاً - الاقتصاد السوري:

14 - واشنطن منعت شتاءً أوروبياً دافئاً: تفاصيل المشروع السوري لتصدير النفط الإيراني!

زياد غصن

كان يمكن أن يستحوذ النفط والغاز القادم من روسيا وإيران والعراق على النسبة الأكبر من السوق الأوروبية، وهذا كان ستكون له تأثيراته السياسية والاقتصادية على الدور والوجود الأميركي في الساحة الأوروبية....

من مقالتي في موقع الميادين نت....

بخلاف ما يُشاع إعلامياً، ولغايات سياسية، فإن مشروع استثمار الوجهة البحرية لسوريا إقليمياً كان طرحاً سورياً منذ سنوات ما قبل الحرب. سعت دمشق من خلال هذا المشروع إلى استثمار موقعها الجغرافي سياسياً وجغرافياً، فطرح خلال العقد الأخيرين جملة أفكار، كان من أهمها مسألة تصدير النفط والغاز العراقي والإيراني عبر المرافئ أو الأراضي السورية.

ويذكر بعض الخبراء السوريين أن بلادهم شاركت في العام 2008 في مؤتمر في ألمانيا، رفعت خلاله شعاراً مفاده "سوريا.. العقدة"، ليعبر عن محورية موقعها الجغرافي في معظم المشروعات الإقليمية والدولية، وفي مختلف المجالات الاقتصادية، من النقل البري والجوي، إلى الاتصالات، فخطوط نقل الطاقة.

وخلال السنوات الماضية، كُتب وقيل الكثير عن مشروعات نقل النفط والغاز العراقي والإيراني وتصديرهما عبر الأراضي السورية، ولا سيما بعد توقيع الدول الثلاث على مذكرات تفاهم ثنائية أو ثلاثية لتنفيذ تلك المشروعات، إلا أن الدخول في بعض تفاصيل تلك المشروعات يظهر خلفية المعارضة الأميركية لها، واختيار التنف مقرأ لقاعدة عسكرية تتولى مهمة

عرقلة أي ربط جغرافي بين الدول الثلاث، وأيضاً ضمان عدم وصول النفط والغاز العراقي والإيراني إلى الأسواق الأوروبية، وتالياً إبعاد أي تهديد محتمل لحصة صادرات الطاقة الأميركية من تلك الأسواق.

بعض هذه التفاصيل ظهرت أهميته أكثر مع الاضطرابات التي تعيشها الأسواق الأوروبية مؤخراً جراء الأزمة الأوكرانية، لكن كيف؟
الشتاء الأوروبي الدافئ!

على أهميته المتأتية من عدة جوانب سياسية واقتصادية، فإنّ الاتفاق السوري الإيراني العراقي على تصدير النفط الإيراني والعراقي عبر سوريا، والذي وقعت الدول الثلاث على الاتفاقية الإطارية الخاصة به في العام 2013، كان يمكنه، في حال تنفيذه، تغيير خريطة موردي الطاقة إلى الأسواق الأوروبية أو ضمان استقرار توريد النفط والغاز إلى تلك الأسواق.

إنّ الاتفاق الذي كان النقاش حول تفاصيله في بداية الأمر ينطلق من مدّ خطوط لنقل النفط بسعات عادية بين البلدين عبر الأراضي العراقية، وبما يلبي احتياجات البلدين آنذاك، سرعان ما حوله خبراء البلدين إلى مشروع استراتيجي، يبدأ بزيادة سعة الأنابيب التي سيجري مدّها بطول 1850 كم من إيران إلى سوريا، وبقطر قدره 56 إنشاً، وباستطاعة تصل إلى 110 مليون م3 يومياً، أي حوالى 40 مليار م3 سنوياً (يرافقه خط غاز لتشغيل محطات ضخ النفط وتصدير فائض الغاز أيضاً)، ويصل إلى سعة المستودعات والخزانات، التي كان من المقترح لها أن تقام قرب بلدة الناعم في محافظة حمص، وبسعة تخزينية قدرها 50 مليون برميل، وهي كمية كانت كافية، بحسب الخبراء السوريين، لسد النقص في الاحتياجات المحلية لسوريا من جهة، ولجعل شتاء الأوروبيين دافئاً ومستقراً من جهة أخرى. ويبدو

أن هذا هو ما أقلق شركات النفط الأميركية، التي رأت في المشروع تهديداً مباشراً لمصالحها من ناحيتين:

- الأولى إمكانية أن يستحوذ النفط والغاز القادمان من روسيا وإيران والعراق على النسبة الأكبر من السوق الأوروبية، وهذا ستكون له تأثيراته السياسية والاقتصادية في الدور والوجود الأمريكي في الساحة الأوروبية من جهة، وفي الموقف الأمريكي من طهران ومستقبل برنامجها النووي من جهة ثانية.

- الثانية تتعلق بإمكانية منافسة النفط الإيراني للنفط الأمريكي من ناحية السعر، جراء انخفاض تكاليف إنتاجه ونقله، وذلك مقارنة بالنفط الأمريكي والغاز الصخري ذي التكاليف العالية. كما أن نقله أو تصديره يتم بالسفن والبواخر العملاقة إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي يضيف أعباء جديدة على تكلفته وأسعاره، إذ تشير البيانات العالمية إلى أن إجمالي الصادرات الأميركية من الغاز المسال يصل إلى 67 مليار م³، مشكلاً بذلك ما نسبته 45.2% من إجمالي صادرات الغاز الأمريكي.

ولتوضيح الأهمية التي كان يمكن للمشروع السوري الإيراني أن يجسدها بالنسبة إلى الأسواق الأوروبية في ما لو كُتب له النجاح، يمكن استشراف تأثيراته المحتملة في تلك الأسواق في حالة الأزمات العالمية، كأزمة الطاقة التي بدأت ملامحها خلال العام، وتبلورت تأثيراتها مع ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً ونقص بعض الإمدادات، ثم جاءت الأزمة الأوكرانية لتدفع أسعار النفط والغاز نحو مستويات غير مسبوقة، وتحدث قلقاً في الأسواق الأوروبية، التي باتت بين مقصلة الإمدادات الأميركية ذات السعر المرتفع،

ومخاطر توقف الصادرات الروسية لها، لأسباب مرتبطة بتطورات الموقف الغربي من موسكو جراء عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

هل مات المشروع؟

بناء على ذلك، هل يمكن القول إنَّ مشروع نقل النفط والغاز العراقي والإيراني وتصديرهما عبر المرفئ السورية إلى أسواق المتوسط وما خلفها، سيبقى رهناً بالوجود الأميركي في مناطق كاللنتف والجزيرة السوريتين؟ وماذا لو توصّلت طهران وواشنطن إلى اتفاق حول البرنامج النووي للأولى؟ هل يمكن أن ينعكس ذلك إيجاباً على المشروع المشار إليه سابقاً؟

لا يُتوقع أن يشهد المشروع الطموح عدة انفراجات قريبة، لعدة اعتبارات أبرزها الوجود الأميركي غير الشرعي في الأراضي السورية، والهادف في جزء من استراتيجية استمراريته إلى منع تواصل جغرافي سهل وميسر بين إيران والعراق وسوريا، وهي الدول التي تصنّف أميركياً معادية أو تضمّ حركات ومنظمات تعادي سياسات واشنطن في المنطقة، وتهدد الأمن القومي، بحسب التعابير والمصطلحات الأميركية، فضلاً عن أنَّ المنطقة التي تشكّل "العمود الفقري" في تنفيذ أجزاء المشروع، لا تزال تنشط فيها خلايا لتنظيم "داعش"، وهو ما يعني إمكانية عرقلة أو استهداف التنظيم المستمر لمرافق المشروع وخطوطه.

وحتى لو توصّلت الوفود المشاركة في مفاوضات فيينا إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، فإن ذلك، وإن كان سيؤثر إيجاباً في ملفات إقليمية عدة تتشارك طهران وواشنطن في التأثير في مسارها، فإن السماح بتصدير النفط الإيراني عبر المرفئ السورية لن يكون بتلك السهولة التي توقعها خبراء البلدين في العام 2013، فالعامل الإسرائيلي سيظل حاضراً لمنع أيّ تطور

مرتقب يدعم موقف "الجبهة المعادية" له، وهو ما يمكن استنتاجه من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي السورية، بحجة استهداف مصالح ومراكز إيرانية.

ولكن هل ستسمح طهران ودمشق لـ"تل أبيب" بأن توقف مشروعاً من شأنه تغيير خريطة الأسواق المستهلكة للطاقة في أوروبا وتوفير إيرادات جيدة للبلدين؟ وماذا عن الموقف الروسي؟ ألا يمكن أن يعتبر تدفق النفط والغاز العراقي والإيراني إلى أوروبا منافساً له، وربما يتحول إلى بديل من إمداداته أيضاً؟

تذهب معظم التقديرات العالمية إلى أنّ نسبة مساهمة الصادرات الروسية من النفط والغاز إلى الأسواق الأوروبية تتراوح ما بين 40-45%. ميزة هذه الصادرات أنها الأقل تكلفة على المستهلكين الأوروبيين، لكونها تُنقل بواسطة شبكة أنابيب تمتد بين عدة دول، في حين أنّ جزءاً من الصادرات الأخرى المنافسة يُنقل بواسطة السفن والبواخر، ما يجعلها أكثر تكلفة.

تالياً، إنّ منافسة النفط والغاز القادمين من العراق أو إيران ستكون محكومة أولاً بالمستويات السعرية لهما مقارنة بأسعار المنتجات المشحونة بحراً، وثانياً بضمان استقرار التوريدات وسرعتها. والأهم أنّ التنسيق السياسي بين محور موسكو وطهران ودمشق سيكون البوصلة لتعاون الدول الثلاث في مجال الطاقة أيضاً، وربما الاتفاق الروسي السعودي حول كميات الإنتاج يشكل نموذجاً آخر، لكن يبقى كل هذا رهناً بما يحدث في كواليس السياسة الدولية، وما يدور بين الدول وعلاقات بعضها ببعض الآخر.

ومن المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ أزمة الطاقة في أوروبا يمكن أن تجعل من المعامل الغازية الكبيرة في شرق المتوسط طوق نجاة للاقتصاد الأوروبي،

لكونها قريبة جغرافياً، إضافةً إلى أنّ خط الغاز العربي متصل بالشبكة التركية من خلال وصلة حلب كيليس. وتالياً فيزيائياً، فإن خط الغاز العربي متصل مع قلب شبكة الغاز الأوروبية في بومغارتن النمساوية، ما يطرح تساؤلات عن إمكانية أن تدفع المعامل الغازية في البحر السوري أوروبا إلى انتهاج سياسة أكثر واقعية حيال تعاطيها مع الملف السوري؟

<https://www.almayadeen.net/articles/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B9%D8%AA-%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A6%D8%A7:-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1>

15 - ما التحولات المنتظرة على الميزان التجاري مع روسيا بعد إعلان الأخيرة تصدير منتجاتها الغذائية للدول الصديقة... بالروبل أو بالعملة الوطنية؟

مقالتي في موقع أثر برس

كتب زياد غصن

"الدول الصديقة" هدفاً للصادرات الروسية: ثلاث تحولات تنتظر

المستوردات السورية!

ليست وحدها التأثيرات الاقتصادية السلبية، ما كان يستحوذ على اهتمامات السوريين في مقاربتهم للأزمة الأوكرانية خلال الفترة الماضية، فالعقوبات الاقتصادية الواسعة التي فرضها الغرب على روسيا أعادت في أذهان السوريين رسم سيناريوهات عدة لمستقبل العلاقات الثنائية بين دمشق وموسكو، لاسيما وأن المخاوف من العقوبات الأمريكية على سورية شكلت

طيلة الفترة الماضية عائقاً جوهرياً أمام دخول الشركات الروسية إلى السوق السورية.

وتعطي التصريحات الأخيرة لنائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي ديمتري ميدفيديف، والتي قال فيها إن بلاده ستتجه إلى تصدير المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية إلى الدول الصديقة، دفعاً جديداً لسيناريو إمكانية استفادة سورية من التحولات، التي يمكن أن تطرأ قريباً على خريطة التجارة الخارجية الروسية، سواء لجهة تأمين احتياجات السوق المحلية من المحاصيل الزراعية والغذائية، وحل مشكلة الأزمات المتلاحقة من نقص في الكميات وارتفاع في الأسعار، أو لجهة تفعيل وزيادة الإستثمارات الروسية في قطاعات حيوية كالطاقة والإنتاج.

وتوضيحاً لماهية ما يمكن لسورية أن تستفيد منه جراء التحول التجاري الروسي المرتقب، يمكن إجراء مقارنة بسيطة للبيانات الإحصائية الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين للعام 2021، والتي حصل "أثر برس" على نسخة منها. حيث تظهر تلك البيانات وجود عشرة سلع رئيسية في قائمة المستوردات السورية من روسيا للعام المذكور، وبقيمة إجمالية قدرها 231.6 مليون يورو. وكما هو متوقعاً فقد تصدرت مادة القمح المستوردات العشر بقيمة 134 مليون يورو، تلتها مادة زيت عباد الشمس بقيمة 50.159 مليون يورو، فمستوردات الفحم الحجري ثالثاً بقيمة 9.510 ملايين يورو، ورابعاً جاءت مستوردات المواد الأولية الكيميائية الخاصة بالصناعة بحوالي 8.623 ملايين يورو، أما في المرتبة الخامسة فقد كانت مستوردات الأخشاب بقيمة 7.518 ملايين يورو.

وعليه فإن هناك توقعاً أن تشهد المستوردات السورية من روسيا تحولات من قبيل:

-زيادة كمية المستوردات المتعلقة بالغذاء كالقمح، زيت عباد الشمس، والذرة الصفراء وغيرها وذلك لسببين: الأول تأمين احتياجات البلاد في ظل تفاقم أزمة الغذاء عالمياً وارتفاع أسعاره. والسبب الثاني يكمن في محاولة تعويض كميات السلع والمنتجات الغذائية التي كانت تستورد من أوكرانيا، وهي ليست بالقليلة كالذرة الصفراء العلفية، والتي تصدرت قائمة قيمة المستوردات السورية من أوكرانيا بقيمة 43 مليون يورو ، والقمح الذي حل بالمرتبة الثالثة بقيمة 27 مليون يورو ، فزيت عباد الشمس بقيمة 15.5 مليون يورو، وبذور فول الصويا وغير ذلك.

-دخول المشتقات النفطية على قائمة المستوردات السورية من روسيا، إذ إنها بحسب بيانات العام الماضي الخاصة بالمستوردات ليس لها أي حضور. وهذا أمر تفرضه معاناة سورية في تأمين حوامل الطاقة، وما تشهده من أزمة داخلية كبيرة. وخلال الفترة طرحت تساؤلات شعبية واسعة حول سبب عدم دعم موسكو لدمشق لتجاوز أزمة الطاقة رغم الإمكانيات الروسية الكبيرة في هذا المجال.

-إمكانية أن يشهد الميزان التجاري بين البلدين تغيرات كبيرة بفعل التوجهات الروسية الجديدة. وتالياً فإن قائمة الدول التي كانت تحتل مراتب متقدمة في قائمة الموردين للسلع والمواد للسوق السورية خلال السنوات الماضية يمكن أن تشهد تبدلات لصالح تعزيز مكانة روسيا.

في جانب الصادرات، فإن البيانات الرسمية تشير إلى أن الصادرات السورية إلى الأسواق الروسية لا تزال محدودة وقليلة، وقد اقتصر في العام

الماضي على ثلاث صادرات أساسية هي: الفواكه المشكلة بقيمة تصل إلى أكثر من مليوني يورو، فوسفات خام بقيمة 1.4 مليون يورو، وحبّة بركة وزهورات وعرق سوس ومحلب بقيمة 122.5 ألف يورو. ولذلك فإن زيادة قيمة الصادرات السورية سيكون متاحاً أكثر من أي وقت مضى، وتحديدًا ما يتعلق ببعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية كالألبيسة الجاهزة والنسيج وغيرها، والقادرة على المنافسة في الأسواق الروسية سعراً وجودة.

<https://www.athpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%af%d9%8a%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%8/4%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a9>

16 - لا تقتصر الاتصالات السوريّة في جانبها الاقتصادي اليوم على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ إنّ المعلومات الخاصة تؤكّد وجود اتصالات مع دولة خليجية ثانية، ترجّح التوقعات أن تكون الكويت. من مقالتي في موقع الميادين نت

تقاؤل سوريّ بخطوات الانفتاح العربي: التعاون الاقتصادي حقيقي!

زياد غصن

حسّمت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً من الجدل الذي أثير خلال الأشهر القليلة الماضية، والمتعلّق بجدية الانفتاح العربي السياسي على دمشق، ولا سيما أنّ الحديث عن استعادة سورية مقعدها في جامعة الدول العربية لم يُترجم فعلياً بقرار رسمي من الجامعة التي بقي معظم أعضائها يؤيدون سراً أو علانية العودة السورية، فيما لا تزال قطر متمسكة بموقفها الرافض لذلك، على الأقل إعلامياً.

وبانتظار الحدث الثاني، الذي يتوقع أيضاً أن يكون محوره دولة خليجية أخرى، فإن أكثر ما يشغل اهتمام الشارع السوري يتركز على "الارتدادات" الاقتصادية المحتملة لمثل هذا الانفتاح السياسي العربي على الوضع الاقتصادي المحلي، والذي وصل تدهوره إلى مستويات مقلقة، إذ يعاني المواطن السوري صعوبة بالغة في تأمين أبسط احتياجاته الأساسية، في حين لا تزال الحكومة السورية تواجه مشاكل عديدة، كالتراجع الكبير في وارداتها من القطع الأجنبي وانخفاض الإيرادات المحلية، مقابل ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب العقوبات الغربية، والتأثيرات الأخيرة التي طالت الأسواق العالمية على خلفية الأزمة في أوكرانيا.

انفتاح حقيقي وجدّي

يمكن القول إنَّ الانفتاح السياسي العربي على دمشق، والذي ترجم خلال الفترة الماضية باتصالات هانفية وزيارات رسمية متبادلة بين دمشق وبعض العواصم العربية، كان مدخله اقتصادياً غالباً، فالتبادل التجاري بين سورية ومحيطها العربي لم ينقطع طيلة سنوات الحرب، وإن كان قد تراجع عن السابق لأسباب مرتبطة بالتطورات الميدانية والاقتصادية في الساحة السورية من جهة، والضغط الأميركي التي مورست على بعض الدول العربية منذ بداية العام 2019، بهدف تشديد الحصار الاقتصادي على دمشق، من جهة أخرى.

هذا الاستنتاج كان أكثر وضوحاً مع توجه القيادة الأردنية إلى إعادة تطبيع علاقاتها السياسية مع دمشق، عبر إحياء العمل بمشروع خط الغاز العربي والربط الكهربائي العربي، وذلك بغية نقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

لكن محدودية خطوات التعاون الاقتصادي المعلن - ومثاله التقارب السوري الإماراتي الذي لم يثمر اقتصادياً منذ زيارة وزير الخارجية عبد الله بن زايد إلى دمشق سوى مشروع استثماري واحد في مجال الطاقة الكهروضوئية، وكذلك بطء تنفيذ مشروعات أخرى، كنقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان - ولّد قناعة كبيرة مفادها أنّ "سقف" الانفتاح الاقتصادي العربي على سورية لن يتعدى الخطوات التي تمت في الفترة الماضية، ولا سيما أن الموقف الأميركي من دمشق لم يتغير.

في دمشق، ثمة تأكيد سياسي على أن الانفتاح الاقتصادي العربي على سورية جدّي وحقيقي، وتحديدًا من قبل الإمارات، وهناك تفاؤل بإمكانية أن تشهد الفترة القادمة تعاوناً استثمارياً ركيزته القطاع الخاص في كلا البلدين. وتالياً، إنّ الخطوة التالية - بحسب دمشق - تكمن في قدرة القطاع الخاص السوري على تقديم فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية لنظيره الإماراتي، والعمل على تأسيس شراكات استثمارية معه تسهم في سدّ احتياجات البلاد الأساسية من السلع والخدمات، وتوفير فرص عمل لآلاف الشباب السوري.

وتستشهد دمشق على اهتمام الشركات الإماراتية بالسوق السورية بالمشروع الذي جرى التوقيع عليه مؤخراً بين شركة إماراتية ووزارة الكهرباء السورية لإقامة محطة كهروضوئية، إذ لم يستلزم كثيراً من الوقت في ضوء دراسة الجدوى التي قدمها الجانب السوري.

ويبدو أنّ مؤشرات ذلك الانفتاح يمكن أن تشمل أيضاً بعض المشروعات الاستثمارية الإماراتية الموجودة في سورية، والتي توقفت أو جُمد العمل فيها بسبب ظروف الحرب الطويلة، إذ إنّ المعلومات الأولية تتحدث عن إمكانية

استئناف العمل في بعضها، ولا سيما تلك التي لا يمكن لنشاطها أن يتأثر بالسياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد حالياً، من قبيل ترشيد المستوردات، بحيث يقتصر الاستيراد في الوقت الراهن على المواد الأولية والخام اللازمة للصناعة المحلية والسلع الغذائية الأساسية.

يُذكر أنّ كبرى الشركات الخليجية لا تزال تحتفظ منذ سنوات ما قبل الحرب باستثمارات كثيرة موزعة على عدة مجالات، من بينها العقارات والسياحة والخدمات المالية وغيرها.

ورغم مطالبة بعض الفئات الشعبية بمصادرة تلك الاستثمارات على خلفية الاتهامات، والتي وجّهت إلى بعض الحكومات بدعم المسلّحين، فإنّ الحكومة السورية حافظت على تلك الاستثمارات والعقود الموقّعة سابقاً مع مستثمرين خليجين معروفين.

محاور أساسية للتعاون!

إلى جانب محاولة إنعاش الاقتصاد السوري عبر محاولة استقطاب استثمارات عربية جديدة وضخّها في قطاعات إنتاجية وخدمية، تذهب معظم التوقعات إلى أنّ حضور الملف الاقتصادي في الاتصالات السياسية السورية - العربية يتركز على 3 نقاط رئيسية هي:

- دعم سعر صرف الليرة، والذي يشهد ضغطاً داخلياً وخارجياً شديداً لأسباب مختلفة. هذا الأمر، بحسب المحللين، يمكن أن يتم من خلال المساعدة على ضبط سيولة الليرة السورية المطروحة في بعض الأسواق الخارجية، وإمكانية تقديم مساعدة مالية بالقطع الأجنبي، إما على هيئة وديعة توضع لدى مصرف سورية المركزي، كما حصل مع لبنان قبل عدة سنوات، وإما على شكل تسهيلات ائتمانية، كما فعلت إيران في فترة سابقة.

وبالنظر إلى الحجم المحدود حالياً للاقتصاد السوري، فإنَّ أي مبلغ يمكن أن ينعكس إيجاباً على سعر الصرف، والذي شهد مع الإعلان عن زيارة الرئيس الأسد للإمارات تحسناً قدره 120-130 ليرة في السوق الموازية.

- زيادة معدلات التبادل التجارية بين الجانبين، بحيث يتاح لدمشق تأمين احتياجاتها من السلع والمواد الأساسية، وتالياً تجنّب التكاليف المرتفعة التي تسببها العقوبات الأميركية والغربية، وتصدير الفائض من إنتاجها الزراعي والصناعي إلى الأسواق العربية.

وبحسب البيانات الإحصائية الرسمية، إنَّ قيمة المستوردات السورية من الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021 بلغت أكثر من 460 مليون يورو، في حين أنَّ إجمالي قيمة هذه المستوردات في العام 2010 كان يتجاوز 2.5 مليار دولار.

وقد تصدّرت مصر قائمة الدول العربية التي استوردت منها سورية بقيمة مستوردات بلغت في الفترة المذكورة من العام الماضي حوالي 145.3 مليون يورو، ثم العراق ثانياً بقيمة مستوردات سورية بلغت حوالي 71.2 مليون يورو، فالإمارات العربية المتحدة ثالثاً، بقيمة مستوردات بلغت 61 مليون يورو.

أما الصادرات السورية المتجهة إلى الدول العربية، فقد بلغت قيمتها حوالي 367.8 مليون يورو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021، وذلك مقابل 4.9 مليارات دولار في العام 2010، وهو ما يظهر حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد السوري في العقد الثاني من القرن الحالي، جراء تراجع صادراته العربية بأكثر من 4 مليارات دولار.

وقد شكّل العراق الوجهة الرئيسية للصادرات السورية في العام الماضي، إذ استقبل خلال الفترة المذكورة ما قيمته 98.8 مليون يورو، ثم السعودية ثانياً بحوالى 86.9 مليون يورو، ثم لبنان ثالثاً بحوالى 70.3 مليون يورو. - الحصول على دعم فني والاستفادة من الإمكانيات والتجارب المؤسساتية العربية، بغية تطوير الأداء المؤسسي لجهات الدولة وشركاتها، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البلاد، والتي تشكّل اليوم بوضعها الراهن عقبة أساسية أمام أي محاولة لاستقطاب استثمارات محلية أو خارجية. مثلاً، في الزيارة الأولى له إلى دبي للمشاركة في افتتاح الجناح السوري في إطار معرض إكسبو، كان من بين مجالات التعاون التي طرحها وزير الاقتصاد السوري على نظيره الإماراتي إمكانية الاستفادة من تجربة أبو ظبي في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنتظر إليها الحكومة السورية كأولوية في جهود محاول إنعاش الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ملفات أخرى.

دولة ثانية على الطريق!

لا تقتصر الاتصالات السوريّة في جانبها الاقتصادي اليوم على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ إنّ المعلومات الخاصة تؤكد وجود اتصالات مع دولة خليجية ثانية، ترجّح التوقعات أن تكون الكويت، بالنظر إلى أن العلاقة التي تربط دمشق مع سلطنة عمان تبدو مستقرة، والعلاقة مع البحرين لم تعد جديدة، في حين ليس هناك أيّ مؤشرات علنية على مباحثات اقتصادية مع كل من السعودية وقطر، رغم أنّ الدولتين لا تزالان تستقبلان كمية معينة من الصادرات السورية.

وللإشارة هنا، إنّ البيانات الرسمية السورية تشير إلى أن المستوردات السورية من الكويت بلغت خلال العام 2020 حوالي 5.4 ملايين يورو، والصادرات السورية إليها كانت بحدود 22.7 مليون يورو. وعلى أمل أن تسهم عودة الدفع إلى العلاقة السورية العربية في تحقيق انفراجات ما على صعيد الأوضاع الاقتصادية الداخلية، لا يجد السوريون خياراً سوى الانتظار والتمسك بأيّ بارقة أمل!

<https://www.almayadeen.net/articles/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A4%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A>

17 - بنك سورية الدولي الإسلامي يقيم مأدبة إفطار "لأطفال SOS" وجمعية "التميز في كفالة اليتيم" دمشق-سورية: 2022/4/20

أقام بنك سورية الدولي الإسلامي الأسبوع الماضي وعلى مدار يومين، مأدبتي إفطار لقرى الأطفال SOS (قرية قدسيا وقرية الصبورة) بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وبمشاركة فريق البنك، وحضور عدد من المسؤولين عن إدارة الجمعية، وضمن أجواء مميزة أقيمت مأدبتي الإفطار، تلاه نشاط ترفيهي للأطفال تضمن فقرات تسلية متنوعة ومسابقات إضافة إلى توزيع الهدايا لجميع الأطفال الذين عبروا عن سعادتهم بهذه الأجواء، كما أثنى القائمون على الجمعية على المبادرات التي يقوم بها بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال

دعمه للنشاطات الاجتماعية وللجمعيات الخيرية خاصة في هذا الشهر الفضيل.

كما أقام البنك أيضاً مأدبة إفطار للعديد من عائلات مشروع "التميز في كفالة اليتيم" بدمشق.

وتأتي مبادرة البنك هذه في إطار استراتيجيته الهادفة إلى ترسيخ القيم الإيجابية للتكافل الاجتماعي ومفاهيم العطاء والمشاركة المجتمعية البناءة، وتأتي أيضاً في إطار المسؤولية المجتمعية للبنك في شهر رمضان المبارك كوسيلة للمشاركة الفاعلة في إحياء الشهر الفضيل.

معلومات عن البنك:

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي برأسمال مقداره (5) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى 15 مليار ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام 2007.

ويبلغ عدد فروع ومكاتبه 29 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من 300 ألف متعامل حتى نهاية العام 2021 ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالي 13 ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على

حقوق المساهمين، وحصد بنك سورية الدولي الإسلامي جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية عن العام 2021 Best Islamic Bank In Syria. إضافة إلى جائزة أفضل تطبيق موبايل بنكي في سورية Best Mobile Banking Application، مقدمة من مجلة إنترناشيونال فاينانس International Finance Magazine.

18 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (160) (العربة والحصان)

الاقتصاد السوري اقتصاد بمجمله متعدد الموارد ومتنوع القطاعات رغم ازدياد حصة الخدمات بما فيها التجارة في الناتج المحلي عن باقي القطاعات الرئيسية وهما الزراعة والصناعة فهل هذا أمر إيجابي أم سلبي. في الاقتصاديات المتقدمة كلما زادت حصة قطاع الخدمات أدى ذلك للمزيد من التطوير والنمو والتنمية إلا أن ذلك القطاع يعتمد أساساً على نجاحات كبيرة لقطاعي الزراعة والصناعة وازدياد القيم المضافة وتأتي التجارة والمصارف والتأمين والشحن والنقل والتمويل والتأمين والترويج والتسويق للتعزيز من حضور ومكانة القطاعات الإنتاجية الرئيسية المتمثلة في الزراعة والصناعة .

أما أن يكون قطاع الخدمات مهيمناً وكبيراً في ضوء ضعف باقي القطاعات فهنا المشكلة !!

هناك مقولة على غاية من الأهمية وتنص على ما يلي : (أن التنمية الاقتصادية عربة يجرها جوادان هما الصناعة والزراعة وتتحدد سرعتها عادة بسرعة الجواد الأقل اندفاعاً)

وإذا أردنا إسقاط ذلك على اقتصادنا السوري فإن مجموع قوة عربية التنمية وسرعتها لن تحددها قوة قطاع الخدمات والتجارة بصورة منفردة ولكن الذي يحددها هو سرعة الحصان الأقل اندفاعاً وهو اليوم للأسف يتمثل في الزراعة والصناعة بشكل عام وبالتالي لا بد من الاهتمام الأكبر بهما كي تتعزز سرعة العربية.

الخدمات والتجارة مكملتان للعمل الانتاجي الزراعي والصناعي وهي التي تساهم في نجاحهم وتعزيز قوتهم وهي التي ترفع من قيمهم المضافة وتضع منتجاتها في الأسواق المطلوبة محلياً وخارجياً ولا تجارة دون زراعة أو صناعة قوية ولا زراعة أو صناعة دون تجارة وخدمات قوية ومساندة ومتطورة إنها الأحصنة القوية والأصيلية ودونها لن تصل عربية التنمية إلى هدفها.

دمشق في 20/4/2022. كتبه: د. عامر خربوطلي

العيادة الاقتصادية السورية فيسبوك Syrian Economic Clinic

19 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (159) (طاقات مثلى)

حديث الأسعار حديث لا ينتهي وهو يؤرق الجميع وهو الذي يزيد من فجوة الدخل والانفاق والمفارقة أن الأسعار تزداد مع انخفاض الطلب على العديد من السلع وهذا أمر غير مألوف والأسعار ترتفع حتى مع انخفاض القطع الأجنبي و الأسعار ترتفع في كل الاتجاهات ولا تعبر عن قواعد السوق المعروفة وحتى في السلع المتنافسة والمتوافرة بشدة نرى ارتفاعات غير مفهومة.

مقالة اليوم تبحث في بعض الأسباب الحقيقية لهذه الارتفاعات مع استبعاد الشكل النقدي المتعلق بزيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم لأن ذلك أصبح واضحاً ومؤثراً .

هناك قاعدة اقتصادية ومالية واستثمارية على غاية من الأهمية وهي تتمثل في أن زيادة الإنتاج وبالتالي المبيعات ومن ثم الإيرادات هي التي تساهم في تخفيض نقطة التعادل الحرج لدى الشركات من خلال تخفيض نصيب الوحدة الواحدة من تكاليف التشغيل الثابتة وهي التي تبقى بنفس القيمة بغض النظر عن زيادة الإنتاج أو انخفاضه وتتمثل عادة في (الإيجارات واهتلاك الأصول الثابتة وفوائد القروض واقتطاعات التأمين ورواتب الإداريين) بعكس التكاليف المتغيرة التي تتغير مباشرة مع تغير الإنتاج صعوداً أو هبوطاً وبالتالي من مصلحة أي شركة أن تعمل بأقصى طاقتها الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية لتحقيق نقطة التعادل تلك التي تتمثل بمعدل الطاقة الإنتاجية للشركة التي تتعادل فيها الإيرادات مع التكاليف أي لا ربح ولا خسارة وما فوقها تبدأ الأرباح .

هذا التقديم النظري المعروف في دراسات تقييم المشروعات لم يعد من مزايا العديد من الشركة السورية حيث فقدت العديد من الشركات هذه المزايا والتي تعرف بمزايا الحجم الكبير أو وفورات أو اقتصاديات الحجم الكبير مما انعكس ارتفاعاً مباشراً في أسعار السلع والخدمات المتداولة في السوق .
واليكم التفاصيل :

تكاليف انتاج سلعة وبالتالي أسعار مبيعها تكون كبيرة في حال عملت الشركة بأقل من طاقتها الإنتاجية المثلى فكيف إذا كانت العديد من الشركات

تعمل بـ 20 أو 30% من طاقاتها الإنتاجية ففي هذه الحالة يجب أن تتحمل جميع تكاليفها الثابتة على هذه الكمية من الإنتاج وهنا المشكلة !!
إن وجود طاقات إنتاجية معطلة لأسباب عديدة منها عدم توفر الطاقة والمواد الأولية أو الأيدي العاملة أو طلب السوق المحلية وعدم القدرة على التصدير سيجعل من هذه السلع مرتفعة السعر مقارنة بغيرها من السلع. مما يؤدي لارتفاع نقطة التعادل وبالتالي سعر التعادل وهو أمر غير مرغوب عادةً.

ما يهمنا في هذه المقالة أن توفير العرض السلعي هو الكفيل بتخفيض الأسعار وليس أي طريقة أخرى وتوفير الفائض السلعي يتطلب العمل بطاقات إنتاجية كاملة غير ناقصة لاستيعاب تكاليف التشغيل الثابتة وبالتالي سعر التعادل الذي يمثل سعر السلعة أو الخدمة التي تتعادل معها الإيرادات مع التكاليف وكلما كان منخفضاً كلما كان هناك قدرة لأصحاب المشروعات على تخفيض أسعارهم ووصولها للمستهلكين بأسعار مقبولة ودون ذلك فالأسعار ستبقى مرتفعة ومن هنا تبرز أهمية تأمين موارد الطاقة والكهرباء والمواد الأولية والمساعدة ومستلزمات التشغيل الكامل بطاقات إنتاجية كاملة ومثلى وحينها فقط سوف نشهد انخفاضاً في الأسعار مع ضمان أكبر قدر من مناخ التنافس الكامل وفي هذه الحالة سيكون الجميع مرتاحاً.

دمشق في 2022/4/13. كتبه: د. عامر خربوطلي

العيادة الاقتصادية السورية فيسبوك Syrian Economic Clinic



أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - المركزي يحدد سعر صرف الليرة مقابل الدولار بـ 2814 ليرة

حدد مصرف سورية المركزي اليوم سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بـ 2814 ليرة للدولار الأمريكي الواحد. ووفقاً لنشرة المصارف والصرافة الصادرة عن المركزي تم أيضاً تحديد سعر شراء الدولار الأمريكي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية بـ 2800 ليرة للدولار الواحد. كما تم تحديد سعر صرف الليرة مقابل اليورو بـ 22ر3051 ليرة سورية لليورو الواحد. أما بالنسبة لنشرة البدلات فبقي سعر الصرف محدداً بـ 2525 ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد. يذكر أن سعر صرف الليرة مقابل الدولار كان محدداً في السابق بـ 2512 ليرة للدولار الواحد وللحوالات الشخصية بـ 2500 ليرة للدولار الواحد.

2 - «النقد العربي» يصدر دراسة حول الاستثمار الأجنبي للدول العربية

(المصدر: دبي - البيان) التاريخ 14: أبريل 2022

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول «محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية»، وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تمتعت الدولة بالازدهار والتوسع الاقتصادي، كلما كان ذلك عاملاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين تطور القطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية قيد الدراسة، الأمر الذي يُشير إلى

الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في تحفيز المستثمرين الخارجيين للاستثمار في الدول العربية. أيضاً، كشفت النتائج عن وجود علاقة مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسهم وجود مناخ اقتصادي جيد وبيئة استثمارية مواتية في تشجيع المستثمرين من الدول الأخرى على الاستثمار في الدول العربية، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات يزيد انفتاح الدولة على العالم وسهولة ولوجها للأسواق الخارجية، مما يعد أحد العوامل الجاذبة للاستثمارات الخارجية، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي له ارتباط عكسي بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، مما يشير إلى إمكانية إحلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستثمارات المحلية .

<https://www.albayan.ae/economy/arab/2022-04-14-1.4414196>

3 - كم ينفق السعوديون على القهوة سنوياً؟



المصدر: البيان التاريخ 12: أبريل 2022
بلغ إنفاق السعوديين على إعداد القهوة أكثر من مليار ريال (حوالي 267 مليون دولار) بواقع يتجاوز 80 ألف طن، وفقاً لما ذكرته صحيفة "سبق" في تقرير لها.

وصنف هذا الإنفاق المملكة كواحدة من أكثر الدول استهلاكاً للبن في العالم، فيما تقدر الكميات المستوردة سنوياً للأسواق السعودية من البن بنحو 73 ألف طن.

وقال رئيس غرفة جازان السعودية المستشار أحمد أبو هادي، إنه وفقاً لآخر الإحصائيات الرسمية، فقد بلغ الناتج المحلي من البن العربي في المحافظات الجبلية في مناطق جازان والباحة وعسير 1810 أطنان سنوياً، ونحو 350 طناً من البن الصافي بعد التقشير، كما بلغ عدد مزارع البن فيها 2535 مزرعة، واحتوت على 398 ألف شجرة بن.

ولفت أبو هادي إلى أن حجم استثمار السيدات نحو 15% من إجمالي السوق، ومن المتوقع نموه إلى 32% خلال سنوات قليلة، مما يوفر أيضاً كثيراً من الفرص الوظيفية للشباب، ويتوقع خبراء متخصصون أنه بحلول عام 2025 سيصل الإنفاق على القهوة خارج المنزل إلى نحو 70%، بمعدل نمو سنوي مركب يراوح بين 18% و32%.

وبين أنه وفقاً لتلك التقديرات الاقتصادية، فقد عملت غرفة جازان على إنهاء دراسة إنشاء مصنع لإنتاج القهوة في منطقة جازان برأسمال استثماري يقدر بـ 65.7 مليون ريال، وبطاقة إنتاجية تقدر 1788 طناً سنوياً. وأشار إلى أن مؤشرات ربحية المشروع قدرت نسبة العائد على الاستثمار ROI بنسبة 538%، وفترة الاسترداد 3 أعوام، مضيفاً أن دراسة مشروع البن تمثل الفرصة الـ 11 من الفرص الاستثمارية التي عملت الغرفة على إنهاء دراستها

الاقتصادية. <https://www.albayan.ae/economy/uae/2022-04-12-1.4413154>

4 - برنامج مارين لوبان الانتخابي - الانتخابات الفرنسية 2022

- الحث على شراء المنتجات الفرنسية..
- خفض الحد الأدنى لسن التقاعد إلى 60 لمن بدأوا العمل قبل بلوغ سن العشرين.
- إلغاء ضريبة الدخل لمن تقل أعمارهم عن 30 عاماً.
- وخفض ضريبة القيمة المضافة على الطاقة من 20% إلى 5.5%.
- إنفاق ملياري يورو (2.18 مليار دولار) على مدى خمس سنوات لرفع رواتب العاملين بالمستشفيات..
- توظيف 10 آلاف غيرهم في الخدمات الصحية.
- رفع رواتب المعلمين 15 % على مدى خمس سنوات..
- كلها تعمل لمصلحة المواطن.. من خلال خلق وظائف جديدة..
- لكنها تحمل تحدياً واضحاً في موقفها المعادي للتكامل الاقتصادي الأوروبي.. خاصة بتصريحها بتوظيف الآلاف من وكلاء الجمارك لفحص البضائع القادمة حتى من دول الإتحاد..

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył
